مجلة الجامعة القاسمية

للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية

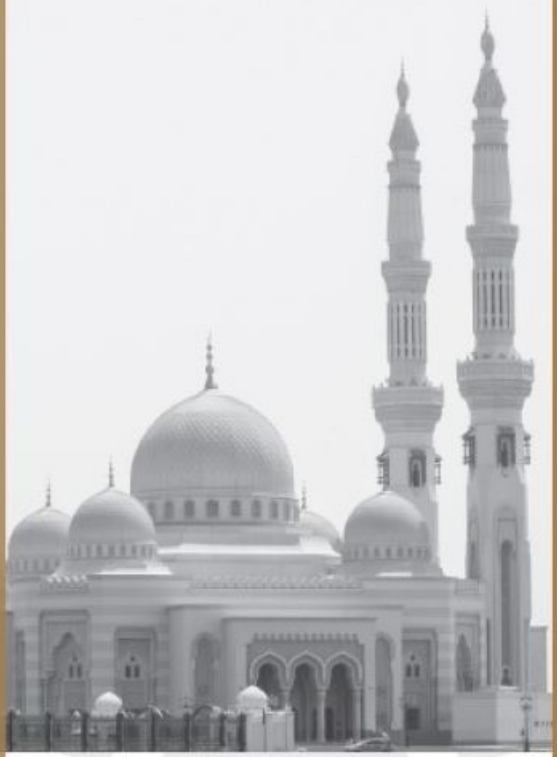

المجلد: 3، العدد: 1

ذو القعدة 1444هـ / يونيو2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات: 5526- 2788

مجلة علمية محكمة نصف سنوية

AQU Journal of Shari'a Sciences and Islamic Studies, Vol. 3 No. 1, pp. 01-50 (June. 2023)
DOI:10.52747/aqujssis.3.1.189
E-ISSN 2788-5534 / ISSN 2788-5526

اختيارات ابن الجزري في التجويد: دراسة استقرائيّة وصفيّة

IBN AL-JAZARI'S SELECTIONS IN TAJWĪD: AN INDUCTIVE DESCRIPTIVE STUDY[1]

أبوبكر بن عيسى بن إسحاق كوياتي

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

Abu Bakr Bin Issa Bin Ishaq Kouyate
The Islamic University of Madinah, Saudi Arabia

الملخص:

تهدف هذه الدّراسة إلى استكشاف اختيارات ابن الجزري في التجويد من خلال دراسة استقرائية وصفيّة حيث تقوم بتتبّع تلك الاختيارات من خلال مؤلَّفاته سواء المتمحِّضة منها في التجويد أو المتضمِّنة لمسائله، ثمّ تقوم بعرضها ودراستها بُغية تقريبها إلى أهل التجويد والأداء. يستند البحث على تحليل المصادر الأوّلية والثانوية لتوضيح معايير ابن الجزري في اختياراته التجويدية وتقديم فهم أعمق لمنهجه من خلال هذه الدراسة. تم التوصّل إلى أنّ لابن الجزري أثراً كبيراً في تطوير الدّرس التجويدي وتبسيطه، كما أنّ اختياراته كانت قائمة على منهج واضح ومتناسق، وتسهم هذه الاختيارات في تسهيل الأداء القرآني، وتيسير تلاوته. وعلى ضوء النتائج المستخلصة، تقدّم الدّراسة توصيات عمليّة للباحثين ومقدِّمي الدّروس في مجال التجويد للاستفادة من اختيارات ابن الجزري وتطبيقها في تعليم التجويد وتطوير المناهج المعتمدة في هذا المجال.

(1) Article received: December 2022; article accepted: April 2023.

Abstract:
This study endeavors to delve into the intonation choices made by Ibn Al-Jazari, employing an inductive and descriptive research methodology to trace these selections throughout his literary works, be they focused on or inclusive of intonation-related issues. The ultimate goal is to present and examine these selections in a manner that renders them more accessible and beneficial to individuals engaged in the field of intonation and performance. To achieve this, the research relies on the analysis of primary and secondary sources to illuminate Ibn Al-Jazari's criteria for intonation selections, thereby offering a more profound comprehension of his approach. The study concludes that Ibn Al-Jazari's significant contributions to the evolution and simplification of intonation pedagogy are grounded in a coherent and well-defined approach. Furthermore, his selections serve to enhance the ease with which the Qur'an can be performed and recited. In light of these findings, the study puts forth practical recommendations for scholars and educators in the realm of intonation. By drawing upon Ibn Al-Jazari's selections and implementing them in the teaching of intonation, they can develop approved curricula that further enrich the field.

الكلمات الدالة: ابن الجزري، اختيارات، استقرائي، أداء قرآني، تلاوة، معايير
Keywords: Ibn Al-Jazari, Selections, Qur'anic Performance, Recitation, Criteria.

المقدمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدّين، أما بعد:

فلمّا كان العلم يكتسب فضله بما تعلّق به كان علم التّجويد من أجلّ العلوم وأنفعها؛ ذلك لتعلّقه بكتاب الله تعالى تعلُّقاً لا ينفكّ لفظه عنه بأيّ حال، وقد فهم ذلك العلماء منذ القدم فأَوْلَوْهُ عنايةً خاصّة، تعليماً وتصنيفاً، وتنبيهاً وتصحيحاً، يأتي كلّ ذلك تصديقاً لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ (الحجر: ٩).

وممّن كان لهم إسهام في تحقيقه، وجهود في خدمته، العالم النّحرير، الحافظ ابن الجزري (833 هـ)، حيث ألّف كتباً عديدة في التجويد، ما بين منظوم ومنثور، ومبسوط ومختصر، بدأها بتمهيد بيّن فيه معالم علم التّجويد، ثم أتبعه بمقدّمة وجيزة مفيدة، نَشر مسائلها، وضمّن قواعدها في سِفرٍ ختمَ به مطالب علم الإتقان، أسماه نشر القراءات العشر، وهو في ثنايا تلك المصنّفات يحقّق في المسائل، ويُسنِد ذلك بما لديه من الأدلّة والدّلائل، مبيّناً في العديد منها ما يختاره ويأخذ به، مرجّحا بين الأقوال والآراء بالأصول المقرَّرة، والقواعد المطّردة.

ثم لما رأى الباحث صعوبة وصول الراغب إلى هذه الاختيارات، وحاجة الطلاب إلى معرفتها وحصرها وإتقانها، رغب في جمعها وعرضها والمقارنة بينما ورد منها في أكثر من كتاب له في بحث بعنوان: اختيارات ابن الجزري في التجويد (دراسة استقرائيّة وصفيّة)؛ رجاء خدمة كتاب الله تعالى، ورغبةً في الانتفاع ونفع أهل الله وخاصته.

الأهمية العلميّة للموضوع

1. إنّ هذه المسائل بمنزلة خلاصة اختيارات ابن الجزري في التّجويد.
2. تسهيل الوقوف على اختيارات ابن الجزري في التجويد والتي وردت عنه مختلفة في أكثر من كتاب؛ إذ قد يؤدّي الاقتصار على كتاب واحد إلى عدم معرفة مراده

الصّحيح في العبارة، كقوله في المقدّمة: "وحاذرنْ تفخيم لفظ الألفِ". فظاهره التحذير من تفخيم الألف مطلقا، إلّا أنّه بيّن ذلك في النّشر أحسن بيان، فمعرفتُها تحفظ من نسبة التناقض إلى ابن الجزري، فاختياره أنّ الألف تتبع ما قبلها تفخيما وترقيقا.

3. تمكُّن ابن الجزري في مناقشة الأقوال وتحليلها يعطي قوّة لاختياراته.
4. يجمع في ترجيحاته بين القواعد المطّردة في اللغة العربيّة والرّسم، وأخرى عقليّة وغير ذلك، ممّا يزيد الإنسان تمكُّناً في معرفة مآخذ الأحكام التجويديّة وأدلّتها، كما أنه تكلّم في مسائل كان هو أوّل من أثارها وبيّن وجهها وموقفه فيها.
5. إحياؤها لمصادر مهمّة غير مشهورة في علم التجويد من خلال نقلِه منها.
6. احتواؤها على مسائل متنوّعة في علم التّجويد ما بين النّظريّة منها ومخارج الحروف وصفاتها.
7. تساعد اختياراته على معرفة المراحل التي مرّ بها في تحقيقه لبعض المسائل؛ ليعرفَ المنسوخ من آرائه، والمقيّد والمخصَّص من اتجاهاته، وذلك بالجمع بين آرائه، والتوفيق بين أقواله، وتعتبر هذه الاختيارات نتاجه في علم التجويد.
8. كما تكمن أهمية ضبط اختياراته في التّجويد كوْنُه مصدَر المصنِّفين بعده، وهذا يعطي لاختياراته في التّجويد منزلة خاصّة؛ إذ لا تصحّ القراءة بدونه، فالتجويد العمليّ جزء من الرّواية، وكما أنّ الأمّة متعبَّدة بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، متعبَّدة كذلك بتصحيح ألفاظه وإقامة حروفه.

أسباب اختيار الموضوع

1. تقييد اختيارات ابن الجزري في التجويد، وجمع آرائه في تصحيح الألفاظ وتجريدها، وحصر اختياراته في المسائل التجويديّة؛ لتسهل الإحاطة بها وضبطها.
2. إبراز جانب من علوّ منزلة ابن الجزري في هذا العلم.

3. الفائدة العلمية التي يرجو الباحث الحصول عليها من خلال هذا الموضوع، وإفادة المختصّين في التجويد والقراءات.

4. استيعاب ما بدأ به الشيخ غانم في بحثه المعنون: "جهود ابن الجزري في التّجويد".

الدراسات السابقة

أمّا عن الدراسات السابقة فقد وجدت دراسات تضمّنت شيئا من هذا الموضوع، أولاها دراسة بعنوان: (جهود الإمام ابن الجزري في علم التجويد وأثرها في مسيرة هذا العلم) للأستاذ الدكتور/ غانم قدوري الحمد، قدّمه خلال النّدوة الدوليّة عن شيخ الإسلام الإمام ابن الجزري، بمدينة: بورصة، عام:1440/2/22هـ-2018/11/5م.

قسّم البحثَ إلى تمهيد وثلاثة مباحث، ذكر في التّمهيد اشتغال ابن الجزري بتحصيل علم التجويد، وفي المبحث الأول عرّف بمؤلّفات ابن الجزري في التجويد، وفي المبحث الثاني ذكر اختيارات ابن الجزري في علم التجويد، وفي المبحث الثالث تناول فيه موقع مؤلّفات ابن الجزري في الكتب المؤلّفة في علم التجويد.

تقدّم أنّ الباحث تناول مسألة اختيارات ابن الجزري في علم التجويد، لكنّه اكتفى فيه بثلاث مسائل: واحدة تتعلّق بمخارج الحروف، والثانية تتعلّق بصفات الحروف، والثالثة تتعلّق بالأحكام الصّوتيّة النّاشئة عن التركيب.

ذكر في مخارج الحروف خلافهم في عدد المخارج واختيار ابن الجزري في ذلك، وذكر في الصفات خلافهم في عددها وموقف ابن الجزري في ذلك، وذكر في الثالثة: ترقيق الألف وتفخيمها.

وقد بقيت مسائل عديدة كان لابن الجزري اختيار فيها، وسوف يظهر ذلك في محتوى البحث، وممّا يدلّ على حاجة جمع اختيارات ابن الجزري، وأنّ بحث الشيخ غانم لم يستوعبها فيه قوله في البحث: "وأكتفي بهذه المسائل الثلاث من اختيارات وترجيحات ابن الجزري، التي تابعه أهل التجويد من بعده فيها، حتى لا يطول البحث، وهناك عشرات

المسائل المتعلّقة بالمخارج والصفات..."[1]، والبحث الذي بين أيدينا استقراء شامل، واستقصاء كاملٌ لمؤلّفات ابن الجزري في التجويد للوقوف على اختياراته في مسائل تلك الكتب.

ثانيها بحث بعنوان: (مناهج التأليف في علم التجويد منذ بدء التأليف حتى نهاية القرن التاسع الهجري) دراسة وصفية مقارنة، للباحث: يحيى زكريا توفيق سعيد، بإشراف: الأستاذ الدكتور: حسين بن محمد العواجي، وهي رسالة علميّة تقدّم بها الباحث لنيل درجة العالمية العالية الدكتوراه في قسم القراءات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنوّرة عام:1439هـ-1440هـ.

وقد تناول كتاب التمهيد والمقدّمة والنّشر في دراسته، ومن عناصر تلك الدّراسة عنصر بعنوان: آراؤه، أورد فيها عددا من آراء ابن الجزري في التجويد، ومن الفوارق بين دراسته وهذه ما يأتي:

أنّه أوردها بشكل نماذج، أو أبرز الآراء، ولم يرد الإحاطة؛ لذا ذكر آراء ابن الجزري بشكل مختصر دون دراسة، وذكر بعض المسائل هي من آراء ابن الجزري، لكنّها ليست من اختياراته، فالآراء أعمّ من الاختيارات، كقوله: "أكثر الحروف استفالا هو الياء"، أورده من جملة آرائه مع أنّه ليس اختيارا من خلاف.

ثالثها: بحث بعنوان: (اختيارات ابن الجزري في القراءات من خلال كتابه النشر في القراءات العشر، دراسة تحليلية مقارنة) للباحث: إبراهيم بودوخة، بإشراف: الأستاذ الدكتور: رابح دفرور، وهي رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه في القراءات القرآنية، بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة—كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنة عام:2016-2017م.

(1) الحمد، غانم قدوري، "بحث جهود الإمام ابن الجزري في علم التجويد"، 19.

وقد اتفق مع هذا البحث في إيراد عدد من الاختيارات التجويدية لابن الجزري، وظهر بعد مطالعته ما يأتي:

أولاً: هناك عدد من المسائل اتفق البحثان في دراستها، لكنّها لا تزيد على ثمانية مسائل، علما أنّ ما زاد على ذلك من الاختيارات يبلغ ضعفها علاوة على بعض المسائل النظرية.

ثانياً: ومن الفروقات التي تؤثر على محتوى المادّة: اختلاف طريقة دراسة المادّة، حيث إنّ دراسته تحليلية مقارنة، وهذا البحث استقرائي وصفي.

ثالثاً: فاته ذكر عدد من اختيارات ابن الجزري في النّشر، كمسألة غنة النّون الساكنة في اللام نحو (منْ لّدنه) هل اختياره في المفصول فقط أو المفصول والموصول، وقد تمّ تحرير اختياره بعد الجمع بين أقواله في هذا البحث، وهذا الجانب إضافة نوعيّة للمادّة.

رابعا: عدم ذكره مسائل من اختيارات ابن الجزري الواردة خارج النشر في التجويد، لا سيما التي انفرد بها التمهيد كمسألة المشددات.

خامسا: هذا البحث يشمل جميع كتب ابن الجزري، وقد ورد ذلك صريحا في حدود البحث، بينما بحثه متقيّد بالنّشر، وإنّما يورد ما بقية كتبه تبعا، مع أنّ التمهيد عند ابن الجزري عمدةٌ، فأسبقيته تقتضي بناء ما بعده عليه وليس بناؤه على ما بعده من كتبه.

سادساً: تقيّده بالنشر فوّت عليه بعض الاختيارات كالإشارة في هاء الكناية.

سابعاً: في المسائل النظرية ذكرتُ بعض المسائل لم ترد لديه، كتأثير ابن الجزري على المصنفات النثرية والنظميّة، بينما اقتصر هو على الإماميْن: متولي والحصري.

ثامناً: أورد مسائل التجويد مبثوثة ضمن بقية المسائل، وهذا يقلّل نوعا ما من شأنها، حيث إنّ القارئ يكون بين اختيارات ابن الجزري في مسائل القراءات دراية ورواية وبعض مسائل التجويد وغيرها، فحصرها في ملف واحد، وجمعها في موضع متصلة مرتبة يزيد من قيمتها، ويسهّل وصول الباحثين إليها.

تاسعاً: ممّا يؤخذ عليه أنّه اتخذ طريقة الدراسة التحليليّة المقارنة في صفحة الغلاف، وفي المنهج ذكر أنّه سيسلك المنهج الاستقرائي التحليلي، ثمّ إنّ بعض دراساته خالية عن تحليل كلام ابن الجزري، وهو ما يؤثّر حتى على الراجح في المسألة، وهو في مسألة عدد مخارج الحروف لم يدرس دقّة نسبة ابن الجزري مذهبه إلى الخليل وغيره ومدى صحّة ذلك.

فالموضوع لأهميّته يحتاج إلى دراسة مستقلّة شاملة، وهذا ما سوف يحققه هذا البحث.

حدود البحث

1. الاقتصار على ما ورد من اختيارات في التّمهيد والمقدّمة والنّشر والطيّبة.
2. أن يكون الاختيار داخلا في مسائل التجويد، سواء المسائل النّظريّة أو مسائل الألفاظ وأجراسها، أمّا ما خرج عن ذلك كـ مسائل الوقف والابتداء أو الرسم كالقطع والوصل فإنها غير داخلة في التّجويد، وقول ابن الجزري:

"وبعد ما تحسن أن تجوّدا لا بدّ أن تعرف وقفا وابتدا"

دليل عدم دخولها في صلب التجويد؛ لحصول حسن الإتقان بالمسائل التي ذُكرتْ قبل هذا البيت، وقال في آخر باب التجويد في النّشر: "فهذا ما تيسّر من الكلام على تجويد الحروف مركَّبةً، والمشافهة تكشف حقيقة ذلك، والرياضة توصل إليه..."[1]، ثمّ تناول بعده مسائل الوقف والابتداء.

3. والاختيار في البحث نوعان: الأول: ما صرّح فيه ابن الجزري بلفظ الاختيار. الثاني: ما ذكره بلفظ يؤدّي معنى الاختيار، كـ: وبه أقول أو وبه آخذ، ونحو ذلك.

(1) الجزري، محمد بن محمد، "نشر القراءات العشر". تحقيق: أيمن رشدي سويد. (ط1، دار الغوثاني للدراسات القرآنية،1439هـ). 742/2.

خطة البحث: تتكون الخطة من مقدمة وتمهيد، وفصلَيْن، وخاتمة وفهارس.

المقدمة: فتشتمل على:

الأهمية العلميّة للموضوع.

أسباب اختيار الموضوع.

الدراسات السابقة.

حدود البحث.

خطة البحث.

منهج البحث.

التمهيد: مقدمات، وفيها أربعة مطالب:

المطلب الأول: حدُّ الاختيار.

المطلب الثاني: حدّ علم التّجويد.

المطلب الثالث: العلاقة بين التمهيد والنّشر، وطيبة النّشر، والمقدّمة والتقريب.

المطلب الرابع: تواريخ مؤلَّفات ابن الجزري في التجويد.

الفصل الأول: المسائل النّظريّة المتعلّقة باختيارات ابن الجزري، وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأوّل: طرق ابن الجزري في الاختيار.

المبحث الثاني: مرجِّحات الاختيار في التجويد عند ابن الجزري.

المبحث الثالث: صيغ الاختيار عند ابن الجزري.

المبحث الرابع: أثر اختيارات ابن الجزري على المصنّفات في التجويد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثرها على المصنّفات النّثريّة في التجويد.

المطلب الثاني: أثرها على المصنّفات المنظومة في التجويد.

الفصل الثاني: اختيارات ابن الجزري في المسائل المتعلّقة بالألفاظ وأجراسها، وفيه سبع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: ذكر النّون مع حروف الإدغام.

المسألة الثانية: إدغام النون الساكنة في اللام بغنّة في الموصول رسماً.

المسألة الثالثة: عدد مخارج الحروف.

المسألة الرّابعة: نوع الإدغام للقاف السّاكنة في الكاف

المسألة الخامسة: حكم الميم الساكنة قبل الباء.

المسألة السادسة: مراتب التفخيم.

المسألة السابعة: صفة الألف.

المسألة الثامنة: لأيّ حرف تتبع الغنّة الظاهرة عند إدغام النّون الساكنة والتنوين في الميم؟

المسألة التاسعة: كيفيّة وصل ﴿ مَالِيَهْ ﴾ بـ ﴿هَلَكَ﴾.

المسألة العاشرة: رَوم وإشمام هاء الضّمير.

المسألة الحادية عشرة: حكم النّون الأولى في ﴿ تَأۡمَنَّا ﴾.

المسألة الثانية عشرة: حكم الرّاء الموقوف عليها بالسّكون.

المسألة الثالثة عشرة: حكم الراء في الوقف على ﴿ مِصۡرَ ﴾ و﴿ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾.

المسألة الرابعة عشرة: مقدار المدّ اللازم.

المسألة الخامسة عشرة: مراتب المدّ المتّصل والمنفصل عند القرّاء.

المسألة السادسة عشرة: هل المدّ الذي سببه السكون يتفاضل في مقداره، وهل مقداره أطول أو المدّ المتّصل، أو هما بالتّساوي، وما هو ميزان تقدير المدود في ذلك؟

المسألة السابعة عشرة: مراتب المشدّدات.

الخاتمة، وفيها:

النّتائج والتوصيات، الفهارس.

منهج البحث

1. قسّمت البحث إلى قسميْن:

القسم الأول: المسائل النّظريّة المتعلّقة باختيارات ابن الجزري.

القسم الثاني: اختيارات ابن الجزري في المسائل المتعلّقة بالألفاظ وأجراسها.

ستكون الدراسة استقرائيّة بحيث أتتبّع اختيارات ابن الجزري من خلال مؤلّفاته وحصرها، ثمّ وصفها، ثم أقارن بين ما ورد من ذلك بأكثر من كتاب لابن الجزري للخروج باختياره.

2. تقديم عنوان للمسألة، ثمّ إيراد الاختيار.
3. أتقيّد بما ذكرتُه في حدود البحث.
4. أعلّق باختصار على كلامه الذي يحتاج إلى تعليق، وأوضِّح ما يحتاج إلى توضيح من المصطلحات ونحوها في الحاشية.
5. إيراد الآيات القرآنيّة وفقاً لطبعة مجمّع الملك فهد لطباعة المصاحف، وتخريجها في النّصّ.
6. ترجمة الأعلام الواردة في البحث باختصار، وأكتفي بالموضع الأوّل فيما تكرّر.
7. الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط، وبقواعد البحث العلمي المعتمَدة.

التمهيد:

مقدّمات، وفيها أربعة مطالب:

المطلب الأول: حدّ الاختيار:

الاختيار –على وزن الافتعال–: مصدر من الفعل الخماسيّ: اختار يختار اختيارا، جاء في لسان العرب: "وخاره على صاحبه خيرا وخِيرة وخيّره: فضّله...وخار الشيء واختاره: انتقاه...وخايرته فخِرته؛ أي: غلبته...والاختيار: الاصطفاء، وكذلك التّخيّر"[1]، وقال الرّاغب[2]: "...الاختيار: أخذ ما يراه خيرا..."[3]، فاتّضح بما تقدّم أنّ الاختيار يطلق على معنييْن: أحدهما: الاصطفاء والانتقاء، والمعنى الآخر: أنّه اسم للشّيء المختار[4].

وبهذا يتبيّن لنا أنّ البحث يدور حول المسائل التي انتقاها ابن الجزري[5] واصطفاها في علم التجويد، سواء بصريح اللفظ أو بما يدلّ على معنى ذلك.

---

(1) ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". مادّة: (خ ي ر)، (ط:1، بيروت: دار صادر 2018م) 186/5-187.

(2) هو: حسين بن محمد، أبو القاسم، المعروف بالراغب الأصفهاني، من مؤلفاته: "المفردات في غريب القرآن". توفي سنة:502هـ. انظر: الزركلي، خير الدين بن محمد، "الأعلام". (ط:15، دار العلم للملايين 2002م) 255/2

(3) انظر: الراغب، "المفردات في غريب القرآن". تحقيق: محمد سيد كيلاني، (بيروت –لبنان– دار المعرفة). 160.

(4) انظر: فلاته، أمين بن إدريس، "الاختيار عند القراء". (ط1، كرسيّ القرآن الكريم وعلومه –جامعة الملك سعود–، 1436هـ). 25.

(5) هو: محمد بن محمد، أبو الخير ابن الجزري، من مؤلفاته: "النشر في القراءات العشر". وغيره، توفي سنة: (833هـ). ينظر: غاية النهاية (3/1216-1220).

المطلب الثّاني: حدّ التجويد:

التجويد لغة، جاء في لسان العرب: "وجاد الشّيءُ جُودة وجَودة أي صار جيداً، وأجدتُ الشيء فجاد، والتجويد مثله"[1]، وقال ابن الجزري: "مصدرٌ من جَوّد تجويدا، إذا أتى بالقراءة مجوَّدة الألفاظ، بريئة من الرّداءة والجَور في النطق بها، معناه: انتهاء الغاية في إتقانه، وبلوغ النّهاية في تحسينه، ولهذا يقال: جوّد فلان في كذا إذا فعل ذلك جيّدا، والاسم منه: الجودة، ضدّ الرّداءة"[2].

التجويد اصطلاحاً: "هو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها مراتبها، وردّ الحرف إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتلطيف النطق به، على حال صياغته وهيئته، من غير إسراف ولا تعسّف، ولا إفراط ولا تكلّف"[3].

المطلب الثالث: العلاقة بين التمهيد والنّشر وطيّبة النّشر والمقدّمة والتّقريب:

العلاقة بين التمهيد والنّشر والطّيّبة والمقدّمة والتقريب علاقة تكامل وتعاضد ومنثور ونظمه ومبسوط وتقريبه، وذلك أنّ ابن الجزري في مسيرته التأليفيّة في فنّ التجويد مرّ بمراحل عدّة، بدءا بمرحلة النّقل والاتّباع، وانتهاء بمرحلة التمحيص والتدقيق والاختيار، وقد بدأ رحلتَه في هذا الفنّ مبكّراً حيث ألّف التمهيد وهو ابن ثمانية عشر عاماً، تحديداً عام: (769هـ)، وطغى على اختياراته في هذه المرحلة النّقل والاتباع، مع شيءٍ من التمحيص، ثمّ وبعد البحث والازدياد، بدأ يراجع بعض تقريراته، ويعرضها على الأدلّة التي لم تكن قد انكشفتْ له في المرحلة الأُولى، فألّف النّشر ونظمه، والمقدّمة الجزريّة كذلك في

(1) ابن منظور، "لسان العرب"، مادّة: (ج و د)، 234/3

(2) الجزري، محمد بن محمد، "التمهيد في علم التجويد". تحقيق: غانم قدوري حمد، (ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون2001م). 59. وأصل هذا التعريف عند الإمام الدّاني في التحديد، وآثرتُ نقل نصّ ابن الجزري دون غيره موافقةً لعنوان المبحث، وإرادةً منّي لإبراز موقف ابن الجزري في كلّ مسألة تجويديّة له فيها كلامٌ. انظر: الدّاني، "التحديد". 68.

(3) الجزري، "التمهيد في علم التجويد". 59.

نفس العام على ما رجّحه الأستاذ غانم قدّوري (حفظه الله)[1]، وضمّن كلّ هذه المؤلّفات شيئا من اختياراته، غير أنّه أكثر منها في النّشر من غيره، ولا يعني إكثاره منها في النّشر وتأخّر تأليفه تراجعَه عما ذكره في التمهيد، بل يَنظر ابن الجزري إلى "التمهيد" كمرجع أساسيّ في فنّ التجويد؛ لذلك تجده في النّشر يحيل إليه في عدد من المواضع، كقوله قبل البدء بفصل التجويد في النّشر: "وحيث انتهى بنا القولُ إلى هنا فلنذكر فصلا في التجويد يكون جامعا للمقاصد، حاوياً للفوائد، وإن كنّا قد أفردنا لذلك كتابنا: التمهيد في التجويد..."[2]، وقال عند حديثه عن القلب: "وقد بسطْنا بيان ذلك في كتاب التمهيد، والله أعلم"[3]، وهذا يدلّ على أنّه لم يرجع عنه بتأليفه للنشر وغيره، بل هو أصل في الموضوع، والله الموفّق.

المطلب الرابع: تواريخ مؤلّفات ابن الجزري في التجويد.

إنّ معرفة تأريخ المؤلَّف من الأهميّة بمكان، لا سيّما إذا كان للمؤلِّف أكثر من كتاب، فبه نعلم آخر أقواله، وأحدث آرائه، ويساعد على توجيه ما ظاهره التعارض من نصوصه، وابن الجزري ممّن كان يهتمّ بذكر تأريخ تواليفه، كما فعله في التّمهيد ومنجد المقرئين والدّرّة، والنّشر وتقريبه وطيبة النّشر وغير ذلك من مصنّفاته، والذي يهمّنا في هذه الأسطر هو تأريخ مؤلّفاته في فنّ التّجويد لنستعين به في إظهار اختياراته؛ لأنّ المؤلِّف إن لم يصرّح في المسألة الخلافيّة باختيار، فيمكن إدراك موقفه ومعرفة رأيه من خلال جمع أقواله، وضمّ آرائه.

ومؤلّفاتُ ابن الجزري في التجويد نوعان:

النّوع الأوّل: ما أُلّف في التّجويد استقلالاً، وهو: التّمهيد، والمقدّمة الجزريّة.

---

(1) الحمد، غانم قدّوري، "جهود الإمام ابن الجزري في علم التجويد". 11.

(2) ابن الجزري، "النّشر". 693/1.

(3) ابن الجزري، "النشر". 1589/3.

النّوع الثّاني: ما أُلّف في القراءات وضُمِّن مسائل علم التّجويد، وهو: النّشر وتقريبه، وطيّبة النّشر.

أمّا كتاب التمهيد في علم التجويد فقد انتهى ابن الجزري من تأليفه في شهر ذي الحجة من سنة: (769هـ) كما جاء ذلك في آخره حيث قال: "فرغت من تحريره آخر ثلث ساعة مضت بعد الزوال من استوائه، من يوم السبت، خامس ذي الحجّة الحرام، من سنة تسع وستين وسبعمائة..."[1].

وأمّا المقدّمة الجزريّة فلم يصرّح فيها بسنة فراغه منها، ورجّح الشّيخ غانم قدوري أنّه نظم المقدّمة الجزرية سنة: (799هـ)، بعد اكتمال تأليف النّشر[2]، قال في شرح المقدّمة الجزرية له: "ولا شكّ في أنّ ابن الجزري نظم المقدِّمة في أواخر سنة (800هـ) بعد أن فرغ من تأليف النّشر..."[3].

وأمّا كتاب النّشر في القراءات العشر فقد انتهى من تأليفه عام: (799هـ)، وهو نفس العام الذي بدأ فيه تأليفه، قال في آخر النّشر: "وابتدأت في تأليفه في أوائل شهر ربيع الأوّل، سنة تسع وتسعين وسبعمائة، بمدينة بورصة، وفرغت منه في ذي الحجّة من السّنة المذكورة..."[4].

وأمّا كتاب طيّبة النّشر في القراءات العشر فقد فرغ من نظمه عام: (799هـ) في بلاد الروم، وقد ابتدأها في مدينة بورصة بتركيا بنفس العام، قال في طيبة النّشر:

وهاهنا تمّ نظام الطّيّبهْ ألفيّةً سعيدةً مهذَّبهْ

(1) الجزري، "التمهيد"، 238.

(2) الحمد، "بحث جهود الإمام ابن الجزري في علم التجويد"، 11.

(3) الحمد، غانم قدّوري، "شرح المقدّمة الجزرية". (ط3، دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية 2019م) 386.

(4) الجزري، "النّشر". 2944/5.

بالرُّوم من شعبان وسْط سنةِ تسعٍ وتسعين وسبعِمائةِ[1]

وانتهى منها قبل انتهائه من تأليف النّشر بما يزيد على ثلاثة أشهر، وقد بدأ نظمها بنفس العام كما ذكر ذلك ابن النّاظم[2][3].

وانتهى من تأليف تقريب النّشر في القراءات العشر عام (804هـ)، قال ابن الجزري: "وافق فراغه في يوم الأحد عاشر محرّم سنة: (804هـ)"[4] والله الموفق.

دراسة في اختيارات ابن الجزري في التجويد، وفيها فصلان:

الفصل الأول: المسائل النّظريّة المتعلّقة باختيارات ابن الجزري ، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: طرق ابن الجزري في الاختيار:

انتهج ابن الجزري طرقًا عديدة في اختياراته، وتنوّع فيها بشتّى المناحي، وتنحصر في ثلاثة أنواع:

النّوع الأوّل: طريقته مع النّصّ المختار.

النّوع الثّاني: طريقته في نسبة الأقوال.

النّوع الثّاني: طريقته في استعمال صيغ الاختيار.

---

(1) الجزري، محمد بن محمد، "طيبة النّشر". تحقيق: الدكتور إيهاب فكري، (ط1، القاهرة: المكتبة الإسلامية، 2010م). البيت رقم:1011-1012

(2) هو: أحمد بن محمد بن محمد بن الجزري، أبوبكر، من مؤلفاته: "شرح طيّبة النّشر".توفي سنة(853هـ). ينظر: محمد بن الجزري، "غاية النهاية في طبقات القراء". تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف والشيخ مجدي فتحي السيد، (ط1، طنطا: دار الصحابة للتراث بطنطا، 2009م). 207/1.

(3) الجزري، أحمد بن محمد، "شرح طيبة النشر". تحقيق: عادل رفاعي، (ط1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1435هـ) 1140/2.

(4) الجزري، محمد بن محمد، "تقريب النّشر". تحقيق: عادل رفاعي، (ط1، المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1433هـ). 761/2.

أمّا طريقتُه مع النّصّ المختار فتتجلّى في الطّرق الآتية:

الأولى: اختيار القول الأشهر في الخلاف[1].

الثانية: اختيار ما عليه الجمهور[2].

الثالثة: اختيار ما عليه المحقّقون[3].

الرابعة: يجمع بين الأقوال ما كان الجمع ممكناً[4].

الخامسة: الاستدلال والتعليل لاختياراته[5].

السادسة: يبدأ بذكر المسألة والأقوال التي وردت فيها ثم مناقشتها ثمّ ذكر اختياره[6].

السابعة: أحيانا يأخذ اختياره ضمن الأقوال المذكورة في الخلاف، وقد يكون اختياره بإضافة على الأقوال تجعله قولا جديدا في الخلاف[7].

الثامنة: قد يختار قولا مع ردّ ما خالفه، وقد يختاره مع اعتقاد صحّة القول المخالف، غير أنّه لا يأخذ به[8].

التاسعة: أحيانا يكون اختياره في التمهيد أوضح وأدلّ على الاختيار من نصّه في النّشر[9].

---

(1) انظر: المسألة الثّانية عشرة.

(2) انظر: المسألة الرّابعة عشرة.

(3) انظر: المسألة الثالثة.

(4) انظر: المسألة العاشرة.

(5) انظر: المسألة الثّامنة.

(6) انظر: المسألة الأولى.

(7) انظر: المسألة الرّابعة.

(8) انظر: المسألة السّابعة.

(9) انظر: المسألة السّادسة.

العاشرة: أحيانا يذكر الأقوال في الخلاف مع نسبتها إلى قائليها، وقد لا ينسبها إلى قائلٍ، وإنّما يكتفي بذكر المسألة[1].

وطريقتُه في نسبة الأقوال هي:

الأُولى: نسبة الأقوال إلى من قال بها[2].

الثانية: نسبة الأقوال إلى الكتاب الذي وردت فيه، وذلك بذكر اسم الكتاب دون مؤلّفه[3].

الثالثة: نسبة الأقوال إليهما معا[4].

وطريقتُه في استعمال صيغ الاختيار هي:

الأولى: الاكتفاء بصيغة مفردة[5].

الثّانية: إيراد صيغ متعدّدة كلّها تدلّ على الاختيار[6].

الثالثة: التعبير بصيغة مشتقّة من لفظ الاختيار[7].

الرّابعة: التعبير بصيغة تدلّ على معنى الاختيار[8].

فهذه أبرز طرق ابن الجزري في الاختيار، سواء مع النّصّ المختار أو نسبة الأقوال أو صيغة الاختيار، والله الموفق.

المبحث الثّاني: مرجِّحات الاختيار في التجويد عند ابن الجزري:

---

(1) انظر: المسألة الثّامنة.

(2) انظر: المسألة الثالثة.

(3) انظر: المسألة السّابعة عشرة.

(4) انظر: المسألة الأولى.

(5) انظر: المسألة الرّابعة.

(6) انظر: المسألة الخامسة عشرة.

(7) انظر: المبحث السادس.

(8) انظر: المبحث الرابع.

أوّلاً: التّرجيح بعدم ورود نصّ يخالف ما أخذ به كوجه إشمام ﴿ تَأۡمَنَّا﴾ (يوسف: 11).

ثانياً: الترجيح بالاختبار والتدقيق، مثل اختياره في عدد مخارج الحروف.

ثالثاً: الترجيح بحكم الوصل والأصل، كمسألة﴿مِصۡرَ﴾ الزخرف:51) و﴿ ٱلۡقِطۡرِ﴾ (سبأ: 12).

رابعاً: الترجيح بما عليه الجمهور، كمسألة: مقدرا المدّ اللازم.

خامساً: الترجيح بالقياس: الاختيار قياسا على حكمٍ متفق عليه، مثل اختياره وجه الإخفاء في نحو: ﴿ كُنتُم بِهِۦ ﴾ المرسلات:٢٩ قياسا على قراءة أبي عمرو في نحو: ﴿ أَعۡلَمُ بِهِمۡ﴾ (الكهف:21) في حال قرأ بالإدغام الكبير.

سادساً: الترجيح بالرسم كمسألة ﴿ تَأۡمَنَّا ﴾ (يوسف: 11).

سابعاً: الترجيح بالعُروض والأصالة كمسألة ﴿ مَالِيَهۡ ﴾ ا(لحاقة:28).

ثامناً: الترجيح بقاعدة الاعتداد بالعارض وعدمه، كمسألة: هل المدّ الذي سببه السكون يتفاضل في مقداره، وهل مقداره أطول أو المدّ المتّصل، أو هما بالتّساوي، وما هو ميزان تقدير المدود في ذلك؟

تاسعا: التّرجيح بالاختصار، كاختيار المذهب الثلاثي في مراتب المدّ المتصل والمنفصل عند القرّاء.

المبحث الثالث: صيغ الاختيار عند ابن الجزري:

وردت صيغ مختلفة لدى ابن الجزري تدلّ على انتقائه للمسألة واختياره لها، وانتهج فيها بين الاكتفاء بواحدة منها، والجمع بين عدد منها، وله في التّعبير عن الاختيار طريقتان:

الأولى: التعبير بصيغة مشتقّة من لفظ الاختيار.

الأخرى: التعبير بصيغة تدلّ على معنى الاختيار.

ونبدأ بالصّيغ التي اشتقّت من لفظ الاختيار، ثم ما دلّ من الصّيغ على معنى الاختيار، فممّا اشتقّ من الاختيار ما يأتي:

الصّيغة الأولى: "فالصّحيح المختار"[1]، الصّيغة الثانية: "واختياري الثّاني"[2]، الصّيغة الثالثة: "غير أني أختار"[3]، الصّيغة الرّابعة: "والمختار"[4]، الصّيغة الخامسة: "وهو اختياري"[5]، الصّيغة السّادسة: "لكنّي أختار"[6]، الصّيغة السّابعة: "غير أنّ اختياري"[7]، الصّيغة الثامنة: واختياري التّفصيل[8]، الصّيغة التاسعة: "...أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدّراية والتدقيق"[9].

وأمّا الصّيغ التي وردت وتدلّ على الاختيار فهي:

الصّيغة الأولى: وبه آخذ غالباً[10]، الصّيغة الثانية: وبه آخذ اختصاراً[11]، الصّيغة الثالثة: وآخذ به غالباً[12]، الصّيغة الرّابعة: وبه أقول[13]، الصّيغة الخامسة: وبالإخفاء أقول[14]، الصّيغة السادسة: وهذا الذي أميل إليه[15]، الصّيغة السابعة: وأعوّل عليه[16]،

(1) انظر: المبحث الخامس.
(2) انظر: المبحث الأول.
(3) انظر: المبحث الثالث.
(4) انظر: المبحث السادس.
(5) انظر: المبحث الثاني.
(6) انظر: المبحث العاشر.
(7) انظر: المبحث الرابع عشر.
(8) انظر: المبحث الثالث عشر.
(9) انظر: المبحث السادس.
(10) انظر: المبحث الرابع.
(11) انظر: المبحث الثاني عشر.
(12) انظر: المبحث الثاني عشر.
(13) انظر: المبحث الخامس.
(14) انظر: المبحث الثاني.
(15) انظر: المبحث الثاني عشر.
(16) انظر: المبحث الثاني عشر.

الصّيغة الثامنة: الإخفاء أَولى[1]، الصّيغة التاسعة: هو المشهور المنصور[2]، الصّيغة العاشرة: ولا شكّ أنّ المراد هو هذا لا غير[3]، الصّيغة الحادية عشرة: أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدّراية والتدقيق[4]. ويقف القارئ على كلّ هذه الصّيغ في نصوص ابن الجزري أثناء اختياراته. والله الموفّق.

المبحث الرابع: أثر اختيارات ابن الجزري على المصنّفات في التجويد، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أثرها على المصنّفات النّثريّة:

كان لاختيارات ابن الجزري أثر بارز على المؤلّفين بعده في علم التجويد، بين من ينقل عنه صراحة، أو من يقتبس من خلاصته، ونبدأ بنماذج من ذلك على المصنّفات النّثريّة:

من أثره على الشيخ أحمد الدمياطي[5] (البنّا) قوله في إدغام النّون الساكنة والتنوين في اللام بغنّة: "لكن ينبغي كما في النّشر تقييد ذلك في اللام بالمنفصل رسماً...أمّا المتصل رسماً...فلا غنّة فيه للرّسم"[6].

ومن أثره على الشيخ المارغني[7] قوله: "وحروف الاستعلاء كلها مفخّمة، لا يستثنى شيء منها في حال من الأحوال، إلّا أنّ تفخيمها ليس في رتبة واحدة...كما في

---

(1) انظر: المبحث الثاني.

(2) انظر: المبحث التاسع.

(3) انظر: المبحث الثالث.

(4) انظر: المبحث التاسع.

(5) هو: أحمد بن محمّد، شهاب الدّين الدمياطي، الشهير بالبنّا، من مؤلفاته: "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر"، توفي سنة:1117هـ. انظر: البغدادي، إسماعيل باشا، "هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين". (مؤسسة التاريخ العربي). 1/167-168.

(6) الدمياطي، أحمد بن محمد، "إتحاف فضلاء البشر". تحقيق: أنس مهرة، (بيروت: لبنان، دار الكتب العلميّة، 1422هـ). 47.

(7) هو: إبراهيم بن أحمد، أبو إسحاق المارغني، من مؤلفاته: "نجوم الطّوالع شرح الدرر اللوامع"، توفي سنة:1349هـ. انظر: المرعشلي، يوسف، "نثر الجواهر والدرر في علماء القرن الرابع عشر". (ط1،بيروت-لبنان-، دار المعرفة 2006م) 54

النّشر، وأمّا الألف فلا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل تكون تابعة لما قبلها ترقيقاً وتفخيماً على الصّواب"[1].

المطلب الثّاني: أثرها على المصنّفات المنظومة في التجويد:

وكما كان لابن الجزري أثر بارز على الذين ألّفوا مصنّفات نثريّة، فكذلك كان له أثر واضح على من قيّدوا مسائل التّجويد بالمنظومات، ومن أمثلة ذلك كتاب "المفيد في التجويد" للطيبي[2] قال فيه مبيّناً حكم الألف:

..... إلّا الألف فاحكمْ لها بما تلتْ، كما وصف

ففخمنْها بعد ما قد فخّما وبعد ما رقّقَ رققْ فاعلما

وأطلق الترقيق فيها الجعبري وردَّه في "نشره" ابنُ الجزري

وكان في "تمهيده" قد ألزما ترقيقها من بعد لامٍ فخّما

لكنّه عن ذاك بعدُ رجعا وقال: إنّ حكمها أنْ تتبعا

فلم تكن توصَف بالتفخيمِ ولا بترقيقٍ لدى التّقسيمِ[3].

ومن أثره على: "السلسبيل الشّافي في تجويد القرآن"، قوله في مخارج الحروف:

ومذهبُ الخليل وابن الجزري قدَّرها بسبعة وعشْرِ

(1) المارغني، "النّجوم الطوالع". 243.

(2) هو: أحمد بن أحمد، شهاب الدّين الطّيبي، من مؤلفاته: "منظمة المفيد في التجويد"، توفي سنة:981هـ وقيل:979هـ. انظر: الساعاتي، إلياس بن أحمد "إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري".

(3) الطيبي، أحمد بن أحمد، "المفيد في التجويد". تعليق وشرح: إسلام بن نصر بن السيد الأزهري، (ط1، مكتبة أولاد الشيخ، 2012م). من البيت رقم:146-152

وهو الذي جرى عليه الآنا معظمُ من يجوِّد القرآنا[1].

وهكذا مضى العلماء في التجويد بمناهجه يستفيدون من آرائه، ويأخذون باختياراته قراءةً وإقراءً، وبترجيحاته تصنيفاً واستدلالاً، بل يعتبره العلماء مصدراً أساسيّاً لمصنَّفاتهم، ويعتدّون بها عند الاختلاف.

الفصل الثاني: اختيارات ابن الجزري في المسائل المتعلّقة بالألفاظ وأجراسها، وفيه سبع عشرة مسألة:

المسألة الأولى: ذكر النّون مع حروف الإدغام: (يرملون).

اختلف رأي الأئمّة في ذكر النّون مع حروف (يرملون)، فذهب بعضهم إلى عدم ذكرها معهنّ كالإمام الدانيّ في جامع البيان[2] وابن برّي[3] في منظومة الدّرر اللوامع[4]؛ وعلّتُهم أنّ إدغام النّون الساكنة والتنوين فيها لازم؛ لالتقاء المثلَيْن مع سكون الأوّل منهما، وأخذ آخرون بذكرها معهنّ، وهو اختيار ابن الجزري، قال: "والتحقيق في ذلك أن يقال: إن أريد بإدغام النّون والتنوين في غير مثلها فإنّه لا وجه لذكر النّون في حروف الإدغام، وإن أريد بإدغامها مطلقُ ما يدغمان فيه فلا بدّ من ذكر النّون في ذلك، ولا شكّ أنّ المراد هو هذا لا غير، فيجب حينئذ ذكر النّون فيها، وعلى ذلك مشى الدانيّ في تيسيره والله أعلم"[5].

---

(1) مراد، عثمان بن سليمان، "السلسبيل الشافي في تجويد القرآن". تحقيق وضبط: دكتور حامد بن خيرالله سعيد، (ط1، دار الزمان، 2003م). البيت رقم:45-46

(2) انظر: الدّاني، "جامع البيان". 426/1.

(3) هو: علي بن محمد، أبو الحسن، الشّهير بابن برّي التازي، من مؤلفاته: "الدّرر اللوامع" وغيره، توفي سنة: (730هـ)، وقيل: عام: (731هـ). انظر: سعيد اعراب، "القراء والقراءات بالمغرب". (ط1 دار الغرب الإسلامي) 22.

(4) حيث قال فيها: وأدغمو في (لم يرو) لكنّهْ أبقَوْ لدى هجاء يومٍ غنّه. البيت:142.

(5) ابن الجزري، "النّشر". 1586/3.

المسألة الثانية: إدغام النّون الساكنة في اللام بغنّة في الموصول رسماً:

أخذ جمهور الأئمّة القرّاء بإدغام النّون السّاكنة في اللّام بغنّة إضافةً إلى وجه ترك الغنّة في ذلك، مثل: ﴿أَن لَّا﴾ (التوبة: 118) ﴿مِّن لَّدُنْهُ﴾ (الكهف:2)، واتّفق الآخذون بها على جوازها فيما انفصل فيه النّون عن اللّام، مثل: ﴿أَن لَّا﴾، واختلفوا في الأخذ بها فيما اتصل فيه النّون باللام، نحو: ﴿إِلّا تَفْعَلُوهُ﴾، فمنعها بعضهم كالدّاني[1]؛ لمخالفة الرسم في ذلك، ويدلّ مفهوم قول ابن الجزري في باب النّون السّاكنة والتنوين أنّه يأخذ غالباً بالمنع في الموصول[2]، لكن قطع باختيار عدم الغنّة فيه عند التّنبيه السّادس في: "باب الوقف على مرسوم الخطّ" فقال: "كلّ ما كُتب موصولاً من كلمتيْن وكان آخر الأولى منهما حرفاً مدغما فإنّه حذف إجماعاً واكتفيَ بالحرف المدغم فيه عن المدغم، سواء أكان الإدغام بغنة أم بغيرها، كما كتبوا ﴿أمّا اشتملتْ﴾ ﴿وإمّا تخافنَّ﴾...بميم واحدة وحذفوا كلّا من الميم والنّون المدغمتيْن، وكتبوا ﴿إلّا تفعلوه﴾...بلام واحدة من غير نون، فقصد بذلك تحقيق الاتّصال بالإدغام؛ ولذلك كان الاختيار في مذهب من روى الغنّة عند اللّام والرّاء حذفها ممّا كُتب متّصلاً؛ عملاً بحقيقة اتّباع الرّسم..."[3]، وقال أيضاً: "أطلق من ذهب إلى الغنّة في اللّام وعمّم كلّ موضع، وينبغي تقييده بما إذا كان منفصِلاً رسماً"[4].

(1) انظر: الدّاني، "جامع البيان". 434/1.
(2) انظر: ابن الجزري، "النّشر". 1597/3.
(3) انظر: ابن الجزري، "النّشر". 1595/3- 1977/3.
(4) انظر: ابن الجزري، "النّشر". 1595/3.

وأجاز الغنّة فيه آخرون[1]، ولم يرَوْ في ذلك مخالفةً للرّسم؛ إذ الموافقة في الرّسم نوعان: الموافقة تحقيقا، والموافقة تقديرا، فالمتصل هنا موافقٌ للرّسم تقديرا، فليس ثَمّت مخالفة للرّسم، ثمّ على احتمال وجود المخالفة فإنّ ذلك وشبهه ممّا يغتفر؛ إذ هو قريب يرجع إلى معنىً واحد، وتمشّيه صحّةُ القراءة وشهرتُها وتلقّيها بالقبول[2]، وظاهرُ كلامه في الطيّبة جوازها، حيث أطلق دون تفصيل[3]، لكن يقيَّدُ هذا الإطلاق بما وردَ في النشر[4].

المسألة الثالثة: عدد مخارج الحروف:

اختلف الأئمّة في عدد مخارج الحروف، وأشهر المذاهب في ذلك ثلاثة، هي:

المخارج أربعة عشر، وهذا مذهب يحيى الفرّاء[5] وغيره.

المخارج ستة عشر، وهذا مذهب سيبويه[6] وجماعة.

المخارج سبعة عشر، وهذا مذهب ابن الجزري في غير التّمهيد، ونَسبه إلى الخليل[7] وغيره.

---

(1) وهم من أخذ بالغنّة في ذلك، قال ابن الجزري: "أطلق من ذهب إلى الغنّة في اللام وعمّم كلّ موضعٍ..."، ومن المتأخرين الإمام المتولّي. انظر: المتولّي، "الروض النّضير". (ط1، دار الصحابة للتراث بطنطا، 2006م) 196.

(2) انظر: ابن الجزري، "النّشر". 125/1. المتولّي، "الروض النّضير". 196.

(3) فقال: "وادغم بلا غنّة في لامٍ ورا وهي لغير صحبة أيضاً ترى". البيت رقم:275.

(4) انظر: ابن الجزري، "النّشر". 1595/3.

(5) هو: يحيى بن زياد بن عبدالله، أبو زكريا، المعروف بالفراء، توفي سنة: (207هـ). انظر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء". 119/10.

(6) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر، أبو بشر سيبويه الفارسي، ولد سنة: (148هـ)، توفي سنة: (180هـ). انظر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء". 351/8.

(7) هو: الخليل بن أحمد، أبو عبد الرحمن الفراهيدي، توفي سنة: (207هـ). انظر: الذهبي، "سير أعلام النبلاء". 429/7.

قال ابن الجزري: "مخارج الحروف عند الخليل سبعة عشر مخرجا، وعند سيبويه وأصحابه ستة عشر؛ لإسقاطهم الجوفيّة، وعند الفرّاء وتابيعه أربعة عشر؛ لجعلهم مخرج الذّلقيّة واحدا"[1].

وقد اختلف مذهب ابن الجزري في هذه المسألة حيث اكتفى في التّمهيد بإيراد المذاهب دون اختيار صريح، أو ترجيح فصيح، غير أنّ طريقته في إيراد مسائل المبحث فيه تشير إلى أنّه اعتمد على مذهب سيبويه، يدلّ على ذلك أمور:

الأوّل: حصره المخارج على: الحلق واللسان والشفتيْن، فقال: "ويحصر المخارجَ الحلقُ واللّسان والشّفتان"[2].

الثّاني: توزيعه حروفَ المدّ على مخارجها وهي متحرّكة أو مليَّنة[3].

الثّالث: ذكره أنّ الألف تخرج من أقصى الحلق، فقال: "فللحلق ثلاثة مخارج لسبعة أحرف: فمن أقصاه: الهمزة والألف؛ لأنّ مبدأه من الحلق، ولم يذكر الخليل هذا الحرف هنا، والهاء، ومن وسطه العين والحاء. ومن أدناه: الغين والخاء"[4].

ولا تنطبق هذه الحقائق الثلاث إلّا على مذهب سيبويه، فهو في التّمهيد معتمد على مسلك سيبويه، بخلاف النّشر فأخذ فيه صراحةً بالمذهب المنسوب إلى الخليل بعد أن أورد أشهر المذاهب في ذلك، فقال: "أمّا مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها؛ فالصّحيح المختار عندنا وعند من تقدّمنا من المحقِّقين كالخليل بن أحمد...سبعة عشر مخرجا، وهذا الذي يظهر من حيث الاختبار"[5]، وعدّ به الجوف مخرجا لحروف المدّ،

(1) انظر: ابن الجزري، "التمهيد". 113.

(2) انظر: ابن الجزري، "التمهيد". 113.

(3) انظر: ابن الجزري، "التمهيد". 113-160-161-162.

(4) انظر: ابن الجزري، "التمهيد". 113.

(5) حصل اختلاف بين العلماء في تقرير عدد المخارج عند الخليل في العيْن، فكثيرٌ من العلماء المتقدّمين الذين نقلوا عدد المخارج عن الخليل ذكرو أنّها تسعة، وزاد بعضهم، قال الغزّال: "اعلم أنّ المنابع التي هي مبادئ

فقال: "المخرج الأوّل: الجوف؛ وهو للألف والواو الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها، وهذه الحروف تسمى حروف المدّ واللين، وتسمّى الهوائيّة والجوفيّة"[1]، وعليه اقتصر في الطيبة والمقدّمة فقال فيهما:

مخارج الحروف سبعة عشر على الذي يختاره من اختبر[2]

فالجوف للهاوي وأختيه وهي حروف مدٍّ...

فألف الجوف وأختاها وهي حروف مدٍّ...[3]، وبهذا يكون ما عمل به في هذه المسألة في التّمهيد منسوخاً بما صرّح به واختاره في النّشر والمقدّمة والطّيّبة، والله الموفق.

المسألة الرّابعة: نوع الإدغام للقاف الساكنة عند الكاف:

اتفق الأئمّة على إدغام القاف الساكنة قبل الكاف فيها، ثمّ اختلفوا في إبقاء صفة القاف من دونه، فاختار ابن الجزري وجه الإدغام المحض، قال في التمهيد: "وفي إدغامها إذا سكنتْ في الكاف مذهبان: الإدغامُ النّاقص مع إظهار التفخيم والاستعلاء...والإدغامُ

الأصول تسعة، على حسب عدد اختلاف ألقاب أماكنها، وهي: الحلق، واللّهاة، والشّجر، والذّولق، والنّطع، والأسلة، واللثة، والشّفة، والهواء، هذا ترتيب الخليل مع جماعة". الغزّال، "المرشد في القرآن للأداء والبيان". (ط1، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية –الرياض–2020م)78. وقال الشّيخ غانم: "وينسِب ابن الجزري هذا المذهب إلى الخليل بن أحمد، لكن هذه النسبة ليست دقيقة؛ لأنّ الخليل لم يقل إنّ المخارج سبعة عشر، وإن كان قد جعل لحروف المدّ مخرجاً مستقلّا هو الجوف وسمّاها هوائيّة، والمدقّق في كلام الخليل في كتاب العيْن يجد أنّه يجعل المخارج أحد عشر مخرجا، وليس سبعة عشر، ويبدو أنّ من يذهب هذا المذهب أخذ برأي الخليل في تخصيص مخرج مستقلّ لحروف المدّ، ثم تابع سيبويه في المخارج الأخرى". الحمد، غانم قدوري، "شرح المقدّمة الجزريّة". 236، "المدخل إلى علم أصوات العربيّة". 85.

(1) ابن الجزري، "النّشر". 665/1.

(2) ابن الجزري، "متن الطيبة". البيت رقم:61 و "المقدّمة الجزريّة". البيت رقم:9

(3) ابن الجزري، "متن طيبة النّشر". البيت رقم:62 ومتن المقدّمة الجزرية، البيت رقم:10، انظر: الحمد، "جهود ابن الجزري في علم التجويد". 129.

الكامل... فتصير كافا مشدَّدة... قلتُ: وكلاهما حسنٌ... واختياري الثاني"[1]، وقال في النّشر: "...والوجهان صحيحان، إلّا أنّ هذا الوجه أصحّ قياسا على ما أجمعوا عليه في باب المتحرّك المدغَم من ﴿خَلَقَكُمْ﴾ (البقرة:21)"[2]، ويعني بقوله: "هذا الوجه": الإدغام المحض، واكتفى في الطيّبة والمقدّمة بإطلاق الخلاف دون تفصيل فقال: والخلفُ بـ نخلقكم وَقَعْ[3]، فيفصَّل هذا الإطلاق ويقيَّد بما في التمهيد والنّشر وتقريبه، والله الموفّق.

المسألة الخامسة: حكم الميم الساكنة قبل الباء:

اختلف الأئمّة في أداء الميم الساكنة قبل الباء، فاختار ابن الجزري وجه الإخفاء، قال في التمهيد: "وإذا سكنت وأتى بعدها باء، فعن أهل الأداء فيها خلاف، منهم من يظهرها عندها، ومنهم من يخفيها، ومنهم من يدغمها...وبالإخفاء أقول، قياسا على مذهب أبي عمرو بن العلاء..."[4]، وجاء في النّشر: "وأمّا إذا كان ساكنا فله أحكام ثلاثة: ...الثاني: الإخفاء عند الباء على ما اختاره الحافظ أبو عمرو الدانيّ وغيره من المحقِّقين...وقد ذهب جماعة...إلى إظهارها عندها إظهارا تامّا...قلتُ: والوجهان صحيحان مأخوذٌ بهما، إلّا أنّ الإخفاء أَوْلى..."[5]، قال في الطيبة والمقدّمة:

..... وأخفينْ

الميمَ إن تسكن بغنّة لدى باء على المختار من أهل

(1) ابن الجزري، "التمهيد". 150.

(2) ابن الجزري، "النّشر". 729/2.

(3) ابن الجزري، "متن طيبة النّشر". البيت رقم:89 والمقدمة الجزرية، البيت رقم:46

(4) ابن الجزري، "التمهيد". 155، وأبو عمرو هو: زبان بن العلاء، البصري، توفي سنة:154هـ. انظر: ابن الجزري، "غاية النّهاية". 442/1.

(5) ابن الجزري، "النّشر". 733/2.

(6) ابن الجزري، "متن طيبة النشر". البيت رقم:90-91 والمقدمة الجزرية، البيت رقم:62-63

أمّا وجه الإدغام فاقتصر عليه في التّمهيد، ولم يتطرّق له في النّشر، لعلّه لضعفه. والله الموفق.

المسألة السّادسة: مراتب التفخيم:

التفخيم لا يأتي على مرتبة واحدة، وللعلماء مذاهب في عدّ مراتبه، قال ابن الطّحّان[1]: "المفخَّمات على ثلاثة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه، وذلك إذا كان أحد حروف الاستعلاء مفتوحاً. وضرب يكون دون ذلك، وهو أن يقع حرف منها مضموما. وضرب دون ذلك، وهو أن يكون حرف منها مكسورا"[2]، واختار ابنُ الجزري عدّها خمسة، فقال معلِّقا على تقسيم ابن الطّحّان: "...غير أنّي أختار أن تكون على خمسة أضرب: ضرب يتمكّن التفخيم فيه، وهو أن يكون بعد حرف الاستعلاء ألف، وضرب دون ذلك، وهو أن يكون مفتوحا، ودونه وهو أن يكون مضموماً، ودونه وهو أن يكون ساكناً، ودونه وهو أن يكون مكسوراً"[3]، وهذا أوْضح في الاختيار من كلامه في النّشر حيث قال فيه: "وتفخيمها إذا كانت مفتوحة أبلغ، وإذا وقع بعدها ألف أمكن..."[4].

والأخذ بما في التمهيد أقرب، كونُه أكثر تفصيلاً وبياناً في الاختيار، فلعلّه اختصرها في النّشر اكتفاءً بالوارد في التمهيد، فيبقى ما في التمهيد مبيّنا لما في النّشر، والله الموفق.

---

(1) هو: عبد العزيز بن علي، أبو الأصبغ، المعروف بابن الطّحّان، ولد عام: (498هـ)، له: مرشد القاري إلى تحقيق معالم المقاري، وغيره، توفي بعد عام: (560هـ). انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية". 592/2.

(2) ابن الجزري، "التمهيد". 127. وتابعه الإمام المتولّي مع إضافة مرتبة الساكن حيث قال:

"فما أتى من قبله من حركه فافرضه مشكَلاً بتلك الحركه".

(3) ابن الجزري، "التمهيد". 127.

(4) ابن الجزري، "النّشر". 718/2.

المسألة السّابعة: صفة الألف:

لقد مرّ ابن الجزري في بيان صفة الألف بمرحلتيْن، المرحلة الأولى: هي المرحلة التي ألّف فيها التمهيد، والمرحلة الثانية، هي مرحلة النّشر ونظمه؛ ففي التمهيد ذكر أنّ الألف ترقَّق دائما وكرّر ذلك في غير ما موضع، وحذّر من تفخيمها فقال: "واحذر إذا فخّمتها [حروف الإطباق] قبل الألف أن تفخِّم الألف معها؛ فإنه خطأ لا يجوز، وكثيراً ما يقع القراء في مثل هذا..."، وقال في موضع آخر: "ولا بدّ من تفخيمها إذا كان بعدها ألف، واحذر تفخيم الألف"، وكرّر هذا في عدد من المواضع[1]. فنجده ينتصر لترقيق الألف ويحذّر من تفخيمها ولو بعد حرف مفخَّم، مستدلًّا بكلام شيخه ابن الجندي[2] حيث قال: "وتفخيم الألف بعد حروف الاستعلاء خطأ"، كما استشهد بقول الجعبري[3] حيث قال:

وإيّاك واستصحاب تفخيم لفظها إلى الألفات التاليات فتعثرا[4]

لكنّه رجع عن هذا التقرير في النّشر، وبيّن ما يعتقده في صفة الألف فقال: "وأمّا الألف فالصّحيح أنّها لا توصف بترقيق ولا تفخيم، بل بحسب ما يتقدّمها، فإنها تتبعه ترقيقاً وتفخيماً"[5]، ثمّ أوضحَ المراد من كلام العلماء الذين ذهبوا إلى أنّها ترقّق دائماً فقال: "وما وقع في كلام بعض أئمتنا من إطلاق ترقيقها؛ فإنما يريدون التحذير ممّا يفعله بعض العجم من المبالغة في لفظها إلى أن يصيّروها كالواو، أو يريدون التنبيه على ما هي مرقَّقة

(1) ابن الجزري، "التمهيد". 128-135-156-157-161.

(2) هو: عبدالله بن أيدغدي، أبوبكر، الشهير بابن الجندي، من مؤلفاته: "كتاب البستان"، توفي سنة:769هـ. انظر: ابن الجزري، "غاية النّهاية". 277/1.

(3) هو: إبراهيم بن عمر، أبو محمد الجعبري، من مؤلفاته: "كنز المعاني"، توفي سنة:732هـ. انظر: "غاية النهاية". 45/1

(4) ابن الجزري، "التمهيد". 128.

(5) ابن الجزري، "النّشر". 705/2.

فيه"[1]، كما ردّ على الذين نصّوا من المتأخّرين على ترقيقها بعد الحروف المفخّمة فقال: "وأما نصّ بعض المتأخرين[2] على ترقيقها بعد الحروف المفخّمة فهو شيء وهم فيه، ولم يسبقه إليه أحد..."[3]، فينبغي حملُ قوله: وحَاذرْنْ تفخيم لفظ الألفِ[4]، في المقدّمة والطّيّبة على التوجيه الذي ذكره في النّشر؛ إذ ظاهره التحذير من تفخيم الألف، ما يعني أنّه يصفها بالتّرقيق، لكنّ هذا التحذير يبقى في إطار التوجيه الذي ذكره في النّشر، والله الموفق.

المسألة الثّامنة: لأيّ حرف تتبع الغنّة الظاهرة عند إدغام النّون الساكنة والتنوين في الميم؟

أخذ ابن الجزري بالقول إنّ الغنّة الظّاهرة عند إدغام النّون الساكنة والتنوين هي غنة الميم؛ فقال في التمهيد: "واختلف أهل الأداء في الغنّة التي تظهر مع إدغام التنوين والنّون في الميم، هل هي غنّتهما أو غنّته؟ فذهب ابن كيسان[5] وموافقوه إلى أنّها غنّة النون، وذهب الدّاني وغيره إلى أنّها غنة الميم، وبه أقول؛ لأنّ النّون قد زال لفظها بالقلب، وصار مخرجها من مخرج الميم؛ فالغنّة له"[6]، وقال في النّشر: "واختلف أيضاً رأيهم في الغنّة الظاهرة حالة إدغام النّون الساكنة والتنوين في الميم، هل هي غنة النّون المدغمة، أو غنّة الميم المقلوبة للإدغام؟ فذهب إلى الأوّل أبو الحسن بن كيسان...وذهب الجمهور إلى أنّ تلك الغنّة غنة الميم لا غنّة النّون والتنوين؛ لانقلابهما إلى لفظها، وهو اختيار الدّاني

(1) ابن الجزري، "النّشر". 705/2.

(2) كالإمام الجعبري وتلميذه ابن الجندي شيخ ابن الجزري.

(3) ابن الجزري، "النّشر". 705/2.

(4) ابن الجزري، "متن طيبة النّشر". البيت رقم:85 و "المقدّمة الجزرية". البيت رقم:34

(5) هو: سليمان بن شعيب، أبو محمد، توفي سنة: (273هـ). انظر: الذهبي، محمد بن أحمد، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: د. عمر تدمريّ، (ط1، دار الكتاب العربي 1988م). 364/20.

(6) ابن الجزري، "التمهيد". 167.

والمحقّقين، وهو الصّحيح..."[1]، يلاحظ أنه اكتفى في التمهيد بالاختيار والتعليل، بينما اكتفى في النّشر بتصحيح هذا المذهب ونسبته إلى المحقّقين، ولا شكّ أنّ لذلك دلالته[2]. والله الموفّق.

المسألة التّاسعة: كيفيّة وصل ﴿ مَالِيَهْ ﴾ بـ ﴿ هَلَكَ ﴾:

للعلماء مذهبان أساسيّان عند وصل هاء ﴿ مَالِيَهْ ﴾ (الحاقة:28) بلفظ ﴿هَلَكَ﴾ (الحاقة:29)، فذهب بعضهم إلى إدغامها بما بعدها، بينما يرى الآخرون إظهارها لأجل عروض الهاء الأولى، وهو اختيار ابن الجزري، قال في التمهيد: "وأمّا قوله تعالى: ﴿ مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَلَكَ﴾ فاختلف أهل الأداء في إظهارها وإدغامها، والمختار ألا تدغم هاء السكت في غيرها لعروضها، وأن ينوّى بها الوقف، ومنهم من يأخذ بالإدغام للتماثل وسكون الأول منهما"[3]، وقال في النّشر: "وأمّا ﴿ مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَلَكَ ﴾ فقد حكي فيه الإظهار من أجل كونه هاء سكتٍ، كما حكي عدم النّقل في ﴿ كِتَٰبِيَهْ ۝١٩ إِنِّي ﴾ .... قال أبو شامة[4]: يعني [مكّي بن أبي طالب[5]] بالإظهار أن يقف على ﴿ مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَلَكَ ﴾ وقفة لطيفة...قلتُ: وما قاله أبو شامة أقرب إلى التحقيق، وأحرى بالدّراية والتدقيق..."[6]، فتبيّن بذلك اختيار ابن الجزري من الخلاف، والله الموفق.

---

(1) ابن الجزري، "النّشر". 1587/3.

(2) ويظهر أثر هذا الخلاف في أنّ الإدغام ناقص على اختيار ابن الجزري، حيث أدْغِم ذات الحرف دون صفته، بينما هو إدغامٌ كاملٌ على القول الآخر؛ لأنّ النّون الساكنة أدغمت حينئذ ذاتا وصفة. انظر: حاشية "منحة ذي الجلال". 45.

(3) ابن الجزري، "التمهيد". 159.

(4) هو: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، من مؤلفاته: "إبراز المعاني". توفي سنة: (665هـ). انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية". 550/2.

(5) هو: مكّي بن أبي طالب، أبو محمّد القيسي، من مؤلفاته: "التبصرة". توفي سنة: (437هـ). ابن الجزري، "غاية النهاية". 1292/3.

(6) ابن الجزري، "النّشر". 1575/3.

المسألة العاشرة: روم وإشمام هاء الضّمير:

ذهب العلماء في جواز دخول الروم والإشمام في هاء الضمير إلى مذاهب:

المذهب الأول: المنع مطلقاً. **المذهب الثاني**: الجواز مطلقاً. **المذهب الثالث**: التفصيل، منعُهما إذا كان قبلها ضمٌّ، نحو: ﴿وَأَمۡرُهُۥٓ﴾ (البقرة: 275)، أو واو ساكنة، نحو: ﴿خُذُوهُ﴾ (الدخان:47) ﴿وَلِيَرۡضَوۡهُ﴾ (الأنعام:113)، أو كسر، نحو: ﴿بِهِۦ﴾ (البقرة:22)، أو ياء ساكنة، ﴿فِيهِ﴾(البقرة:2) و﴿إِلَيۡهِ﴾ (البقرة:28).

وجوازهما فيما عدا ذلك، نحو: ﴿مِنۡهُ﴾ (البقرة: 60) و﴿ٱجۡتَبَٰهُ﴾ (النحل:121) و﴿لَن نُّخۡلَفَهُۥ﴾ (طه: 97) و﴿أرجِئْهُ﴾ في قراءة من همز، ﴿وَيَتَّقۡهِ﴾ (النور: 52) في قراءة من سكن القاف.

واختار ابن الجزري المذهب الثالث، فقال: "والمختار منعهما فيهما إذا كان قبلها ضمّ أو واو ساكنة أو كسر أو ياء ساكنة...وجوازهما إذا لم يكن قبلها ذلك"[1]. والله الموفق.

المسألة الحادية عشرة: حكم النّون الأولى في ﴿تَأۡمَنَّا﴾:

اتفق جميع القراء ما عدا أبا جعفر على وجهين في كلمة ﴿تَأۡمَنَّا﴾ (يوسف:11)، الأوّل: الإخفاء، والثاني: الإشمام، وذكر الإمام الشاطبي الوجهيْن وقطع بوجه الإخفاء فقال:

وَتَأْمَنُنَا لِلْكُلِّ يَخْفَى مُفَصِّلاَ

وأَدْغَمَ مَعْ إِشْمَامِهِ الْبَعْضُ

واختار ابن الجزري وجه الإشمام فقال: "الخامس: ﴿مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا﴾ أجمعوا على إدغامه محضاً من غير إشارة، بل يلفظ بالنّون مفتوحة مشدَّدة، وقرأ الباقون بالإشارة،

(1) ابن الجزري، "تقريب النّشر". 418/1. انظر: "النّشر". 1874/3.

(2) الشّاطبيّ، "حرز الأماني". البيت رقم:773-774

واختلفوا فيها: فبعضهم يجعلها روماً، فتكون حينئذ إخفاء، ولا يتمّ معها الإدغام الصّحيح، وبعضهم يجعلها إشماماً؛ فيشير إلى ضمّ النّون بعد الإدغام فيصحّ معه حينئذ الإدغام...وبالقول الثاني قطع سائر أئمة أهل الأداء من مؤلِّفي الكتب... وهو اختياري؛ لأنّي لم أجد نصّا يقتضي خلافه، ولأنه الأقرب إلى حقيقة الإدغام، وأصرح في اتباع الرسم، وبه ورد نصّ الأصبهانيّ"[1]. وأطلق الحكميْن في الطّيّبة دون اختيار، فقال: تأمنَّا أشمْ ورم لكلّهم"[2]. ونصّ النّشر يقيّده، والله الموفق.

المسألة الثّانية عشرة: حكم الراء الموقوف عليها بالسّكون:

اختار ابن الجزري أنّ الراء ترقَّق عند الوقف عليها بالسكون في حالات، وهي: إذا كانت بعد كسرة مثل: ﴿بُعۡثِرَ﴾ (العاديات:9)، أو بعد ساكن بعد كسرة مثل: ﴿ٱلشِّعۡرَ﴾ (يس: 69) أو ياء ساكنة مثل: ﴿ وَٱلۡخَنَازِيرَ ﴾ (المائدة: 60)، ﴿ لَا ضَيۡرَ﴾ (الشعراء: 50)، ﴿ نَذِيرٌ ﴾ (الشعراء: 115)، أو فتحة ممالة مثل: ﴿ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ﴾ (المطففين: 18)، أو فتحة مرقَّقة مثل: ﴿ بِشَرَرٖ﴾ (المرسلات: 32) على طريق الأزرق من رواية ورش، فهذه هي الحالات التي شهَّرها ونصرها، فقال: "...رقّقتَ الراء، وإن كان قبلها غير ذلك فخّمتها، هذا هو القول المشهور المنصور"[3]، وهذا الذي اقتصر عليه في الطّيّبة وانتصر له حيث قال[4]:

وفي سكون الوقف فخِّم وانصرِ

ما لم تكن مّن بعد يا ساكنةِ أو كسرٍ او ترقيقٍ او إمالةِ

(1) ابن الجزري، "النّشر". 969/2.

(2) ابن الجزري، "طيبة النّشر". البيت رقم:150

(3) ابن الجزري، "النّشر". 1822/3.

(4) ابن الجزري، "متن طيبة النّشر". البيت رقم:344-345

وهذا الذي يظهر في الاختيار له، أمّا الأقوال الأخرى التي أوردها في الرّاء الموقوف عليها بالسّكون، إنّما أوردها من باب التنبيهات والفوائد التي تعهّد بذكرها حيث قال في النّشر عند مقدّمة باب التّجويد: "حاوياً للفوائد"[1]، وقد وقع اختلاف بين الأئمّة في حكم الرّاء وقفا في بعض الأحوال، منها ما وُقف عليها بالسّكون وهي مكسورةً، ومذاهبهم في ذلك كما يأتي:

الأوّل: ترقيقها في جميع أحوالها، معربة كانت أو مبنيّة، كالإمام الحُصْري[2].

الثاني: تفخيمها في جميع الأحوال إلّا إذا سبقت بكسرة أو ياء ساكنة، وهذا الذي في الإقناع[3].

الثالث: التفرقة بين رواية ورش[4] عن نافع[5] وغيرها، فيرقق لورش المكسورة كسراً لازماً، سواء كانت كسر إعراب أو بنية أو بناء في وصله ووقفه، ويفخّمها لغيره كما في التّجريد[6].

فهذه من فوائد النّشر وتنبيهاته على ما جاء في حكم الرّاء وقفا من أقوال[7]، والله الموفق.

---

(1) انظر: ابن الجزري، "النشر". 693/1.

(2) هو: عليّ بن عبد الغنيّ القيرواني، له قصيدة الحصريّة وغيرها، توفي سنة:488هـ. انظر: ابن الجزري، "غاية النّهاية". 801/2.

(3) لابن الباذش.

(4) هو: عثمان بن سعيد، أبو سعيد المصري، توفي سنة:197هـ. انظر: "غاية النهاية". 738/2.

(5) هو: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيْم، أبو رُويْم المدنيّ، توفي نافع سنة (169هـ)، وقيل غير ذلك. انظر: محمد بن الجزري، "غاية النّهاية". 1319/3.

(6) لابن الفحّام.

(7) انظر: ابن الجزري، "النّشر". 1825/3-1833. فكري، إيهاب بن أحمد، "لطائف في تجويد القرآن". بعناية: نور الدين بن محمد، (ط1، باب الوادي- الجزائر-: دار الإمام مالك 2014م) 26.

المسألة الثالثة عشرة: حكم الرّاء في الوقف على: ﴿ مِصۡرَ ﴾ و﴿ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾:

اتفق القرّاء على ترقيق الرّاء وقفاً بالسّكون بعد كسرة لازمة متّصلة، وهكذا إن فُصل بينهما بحرف ساكن مستفل؛ إذ هو حاجز غير حصين، أمّا إن فصل بينهما بحرف ساكن مستعل كـ: هاتيْن الكلمتيْن فقد اختلفوا في حكمها، ذكر ابن الجزري القوليْن ثم خرج باختياره، فقال: "إذا وقعت الراء طرفًا بعد ساكن بعد كسرة، وكان ذلك الساكن حرف استعلاء ووقف على الراء بالسّكون، وذلك نحو: ﴿مِصۡرَ﴾ (الزخرف:51)، وَ﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾، فهل يعتدّ بحرف الاستعلاء فتفخّم أم لا يعتدّ فترقّق؟ رأيان لأهل الأداء في ذلك...لكنّي أختار في ﴿ مِصۡرَ ﴾ (الزخرف:51) التفخيم، وفي ﴿عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾ الترقيق نظرا للوصْل، وعملا بالأصل، والله أعلم"[1]، فهذا هو اختيار ابن الجزري في النّشر، والذي يظهر فيهما من الطّيبة التّفخيم فيهما مطلقا؛ لعموم قوله: وفي سكون الوقف فخّم وانصُرِ، لكنّ عمل شروح الطّيبة ومحرّريها على تخصيص العموم[2]، وهو الظّاهر، كون ابن الجزري خصّه بالدّراسة والتصريح بالاختيار، والله الموفّق.

المسألة الرّابعة عشرة: مقدار المدّ اللازم:

اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين قدر المدّ اللّازم بعد إجماعهم على مدّه مشبعا، قال ابن الجزري: "فالمحقّقون منهم على أنّه الإشباع، والأكثرون على إطلاق تمكين المدّ فيه، وقال بعضهم: هو دون ما مدّ للهمز"[3]، وقد صرّح المالقي[4] بتفاوت مراتب اللازم، فقال: "واعلم أنّ القرّاء في تمكين المدّ عند لقيّه السّاكنَ على طبقاتهم الخمس التي تقدّمت

(1) ابن الجزري، "النّشر". 1825/3.

(2) انظر: النويري، "شرح طيبة النّشر". 33/2 والترمسي، "غنية الطّلبة". 1357/2. والسمنودي، "التحفة السمنّوديّة". البيت رقم: 81.

(3) ابن الجزري، "النشر". 1018/2-1078.

(4) هو: عبد الواحد محمد، أبو محمد المالقي، من مؤلفاته: "الدّرّ النثير". توفي سنة:705هـ. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية". 705/2.

في المدّ المتّصل"[1]، واختار ابن الجزري في مقدار المدّ اللّازم بأنواعه الإشباع من غير إفراط، خفيفا كان أو ثقيلاً، وأسند هذا القول إلى الجمهور، غير أنّه لا يمنع القول بالتفاوت فيه، قال: "وكذلك لا أمنع التّفاوت في المدّ اللازم على ما قدّمتُ، غير أنّي أختار ما عليه الجمهور"[2].

المسألة الخامسة عشرة: مراتب المدّ المتصل والمنفصل عند القراء:

ورد كلام كثير ومتشعِّبٌ عن الأئمّة في مراتب مدّ المتصل والمنفصل للقراء، حتى أثبت ابن الجزري صعوبة ضبطها وأقرّ بعدم انضباطها فقال: "ولا يخفى ما فيها من الاختلاف الشّديد في تفاوت المراتب، وأنّه ما من مرتبة ذكرتْ لشخص من القرّاء إلّا وذكر له ما يليها، وكلّ ذلك يدلّ على شدّة قرب كلّ مرتبة ممّا يليها، وأنّ مثل هذا التفاوت لا يكاد ينضبط"[3]، ثم اختار في تقسيم مقدار المدّ المتصل والمنفصل للقرّاء المذهب الثلاثيّ[4]، قال ابن الجزري: "وذهب الآخرون إلى أنّ وراء القصر مرتبتيْن: طولى لحمزة والأزرق والأخفش من طرق المشارقة عن ابن ذكوان، ووسطى لمن بقي، كما هو اختيار الشاطبيّ ومن معه في المتصل، وبه آخذ اختصاراً"[5]. ووصف هذا المذهب بالمنضبط، فقال: "والمنضبط من ذلك غالباً هو القصر المحض، والمدّ المشبع من غير إفراط عُرفاً، والتوسّط بين ذلك...وهو الذي استقرّ عليه رأي المحقّقين...قلتُ: وهذا الذي أميل إليه، وآخذ به غالباً وأعوّل عليه"[6].

---

(1) المالقي، عبد الواحد، "الدّرّ النثير والعذب النمير في شرح مشكلات وحلّ مقفلات اشتمل عليها كتاب التيسير". تحقيق: أحمد بن عبدالله المقريّ، (ط1، مكّة المكرّمة، دار الثّقة، 1990م). 220/2.

(2) ابن الجزري، "النشر". 1018/2-1078.

(3) ابن الجزري، "النشر". 1075/3.

(4) انظر: ابن الجزري، "النشر". 1076/2.

(5) ابن الجزري، "تقريب النّشر". 245/1.

(6) ابن الجزري، "النشر". 1075/3.

المسألة السّادسة عشرة: هل المدّ الذي سببه السكون يتفاضل في مقداره، وهل مقداره أطول أو المدّ المتّصل، أو هما بالتّساوي، وما هو ميزان تقدير المدود في ذلك؟

ذكر ابن الجزري في التّمهيد اختلاف الأئمّة في مقدار المدّ الذي سببه السّكون ومقدار المدّ المتّصل، فذكر أنّ بعضهم يرى أنّ مقدار المدّ المتّصل أطول من مقدار المدّ اللازم[1]، وفريق ثان يرى أنّ مقدار اللازم أطول من المتّصل[2]، بينما يأخذ جماعة أخرى بالتسوية بينهما[3]، ثمّ ذكر اختياره، فقال: "واختياري التفصيل[4]: ففي نحو: ﴿أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي﴾ (الأنعام: 80) و﴿هَاتَيْنِّ﴾ مذهب أبي عمرو، وفيما سكونه لازم غير المشدّد نحو: (ن، م، س، ل) في فواتح السّور مذهب مكّيّ، وفيما سكونه عارض للوقف نحو: ﴿نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة:5)، ﴿كَٰرِهُونَ﴾ (التوبة:48) ﴿أَنصَارُ﴾ (الصف: 14) مذهب السخاوي"[5]، هذا ما اختاره ابن الجزري في التّمهيد، وقد ذكر هذا التفصيل في النّشر، وردّ عليه، واختار التّسوية بين نوعي المدّ اللازم دون تفريق بينهما عملاً بما عليه الجمهور، فقال: "وأمّا المدّ للسّاكن اللازم في قسميْه، ويقال له أيضاً: المدّ اللازم...فإنّ القرّاء مجمعون على مدّه مشبَعا قدرا واحدا من غير إفراط، لا أعلم بينهم في ذلك خلافاً سلفاً ولا خلفاً إلّا ما ذكره الأستاذ أبو الفخر حامد بن عليّ ابن حسنويه الجاجانيّ[6]..."[7]. وقال أيضاً: "وذهب الجمهور إلى التّسوية بين مدّ المدغَم والمظهَر في

(1) وهو الإمام السّخاوي.

(2) وهو الإمام مكيّ.

(3) وهو الإمام الدّاني.

(4) هذا يدلّ على أنّ التّفصيل في المسألة من مناهج ابن الجزري في الاختيار.

(5) ابن الجزري، "التمهيد". 175. والسّخاوي هو: علي بن محمّد، أبو الحسن الهمداني، من مؤلفاته: "فتح الوصيد في شرح الشاطبية"، توفي عام: (643هـ). انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية". 823/2.

(6) هو: حامد بن علي بن حسنويْه، أبو الفخر الجاجاني القزويني، من مؤلفاته كتاب: حلية القرّاء. انظر: ابن الجزري، "غاية النهاية". 311/1.

(7) ابن الجزري، "النّشر". 1015/2.

ذلك كلّه؛ إذ الموجب للمدّ هو التقاء الساكنيْن، والتقاؤهما موجود، فلا معنى للتفضيل بين ذلك..."[1]. وهذا الذي اختاره في المقدّمة واقتصر عليه حيث قال:

فلازم إن جاء بعد حرف مدٌّ ساكن حاليْن وبالطّول يمدُّ[2]

وقال في الطيبة: وأشْبِع المدَّ لساكن لزم[3]. فنصُّه في النّشر والمقدّمة يقضي على نصّ التمهيد؛ لكثرة ما استدلّ له، ولتأخّرهما وظهور شخصيّته التّجويديّة فيهما أكثر من التّمهيد، والله الموفق.

المسألة السّابعة عشرة: مراتب المشدَّدات:

تكلّم أئمّة الأداء عن مراتب الحروف المشدّدة، منهم من يجعلها ثلاثة، نقل ابن الجزري ذلك عن صاحب التّجريد[4] فقال: "الأولى: ما يشدّد بخطرفة[5]، وهو ما لا غنّة فيه، والثانية: ما يشدَّد بتراخٍ، قال: وهو ما يشدَّد فيه الغنّة مع الإدغام، والثالثة: ما يشدَّد بتراخي التراخي، وهو إدغام النّون الساكنة والتنوين في الواو والياء.

ومنهم من يجعلها ثلاثة أضرب كذلك بصورة أخرى كصنيع مكيّ في الرّعاية حيث قال: "اعلم أنّ الحروف المدغمات على ثلاثة أضرب: ضربٌ مدغم فيه زيادة مع الإدغام الذي فيها، وذلك نحو: الرّاء المشدّدة، فيها إخفاء تكريرها مع الإدغام الذي فيها، فهو زيادة في الإدغام، وزيادة في التّشديد، والثاني: إدغام لا زيادة فيه، وهو كلّ ما أدغم لا

---

(1) ابن الجزري، "النّشر". 1020/2.

(2) ابن الجزري، "متن المقدّمة الجزرية". البيت رقم:70

(3) ابن الجزري، "متن طيبة النّشر". البيت رقم:172

(4) هو: سهل بن محمّد الحاجي، أبو علي، صاحب كتاب: "التجريد في التّجويد"، توفي سنة:543هـ. انظر: ابن الجزري، "غاية النّهاية". 484/1.

(5) جاء في لسان العرب: "خطرف في مشيه وتخطرف: تَوسَّع...ويتخطرف في مشيه: يجعل خطوتيْن خطوة من وساعته...تخطْرف الشّيء: إذا جاوزه وتعدّاه". ابن منظور، "لسان العرب". 5-100/6. والظّاهر أنّ المراد منها السُّرعة.

إخفاء معه، ولا إظهار غنة، ولا إطباق، ولا استعلاء معه، نحو الياء من: ﴿ذُرِّيَّةَ﴾ (آل عمران: 34)... فهذا تشديده دون الرّاء المشدّدة؛ لأجل زيادة الإخفاء للتكرير في الرّاء. والثالث: مدغم فيه نقص من الإدغام، وذلك نحو ما ظهرتْ معه الغنّة أو الإطباق أو الاستعلاء، نحو: ﴿مَن يُؤْمِنُ﴾ (التوبة: 99) ﴿أَحَطتُ﴾ (النمل: 22)..."[1] وقد استحسن ابن الجزري قول صاحب التّجريد، واستظهر قول مكّيّ وقوّاه، ثمّ خرج باختيار له في ذلك فقال: "غير أنّ اختياري في هذه القاعدة مطلقاً: التّشديد على كلّ حرف مشدَّد بحسب ما فيه من الصّفات القويّة والضعيفة"[2].

ويتطلّب هذا الاختيار معرفة صفات الحروف، وتمييز كلّ حرف بصفاته، حتى يتأتّى ترتيبها من حيث القوّة والضعف؛ وأداؤها من حيث الضّغط والخفّة، إذ من الصّفات ما هي قويّة ومنها ما هي ضعيفة ومنها ما هي متوسّطة، فالقويّة هي:

الجهر والشدّة والاستعلاء والإطباق والصّفير والقلقلة والانحراف والتّكرير والتفشي والاستطالة والغنّة، والضعيفة هي: الهمس والرخاوة والاستفال والانفتاح واللين والخفاء، والمتوسطة هي: البينيّة والإصمات والذّلاقة، وقد نظمها الشيخ السّمنّودي[3] فقال:

ضعيفُها همسٌ ورخوٌ وخَفَا لينُ انفتاحٌ واستفالٌ عُرِفَا
وما سواها وصْفُه بالقوّةِ لا الذَّلق والإصماتِ والبينيّةِ[4].

---

(1) انظر: القيسي، مكي بن أبي طالب، "الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة". تحقيق: محمد هاشم، (المكتبة التوفيقية 2010) 152.

(2) ابن الجزري، "التمهيد". 215.

(3) هو: إبراهيم على شحاتة السمنودي، ولد سنة: (1333هـ)، من مؤلفاته: "لآلئ البيان في تجويد القرآن" وغيره، توفي سنة: (1429هـ). انظر: إلياس بن أحمد البرماوي، "إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري". (ط1، دار النّدوة العالميّة، 2000م). 80/2. وصحيفة الرياض، الصادرة بتاريخ:1429/9/18، العدد:14696

(4) انظر: المرصفي، "هداية القاري". 92/1.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

فقد تبيّن للباحث من خلال البحث النتائج الآتية:

1. إذا اختار ابن الجزري وجهاً في التمهيد وورد في كتبه الأخرى بعده ما يخالفه في كلّ وجه فيعني أنّ الاختيار للّاحق دون السابق؛ كمسألة الألف، وإذا اختار في اللاحق ما هو أقلّ تفصيلاً من السّابق؛ فتفصيل السابق معتبَرٌ في بيان اختياره ولا يقال بتركه إلّا بدليل ظاهر، كمسألة مراتب التفخيم، وإذا اختار وجهاً في إحدى الكتب ثم أورد الوجه نفسه دون اختيار في كتاب آخر له لا يُحكم بنقض اللاحق للسّابق، بل الصريح يبقى قائماً، ويؤيَّد به توجيه اللّاحق.
2. كان غالب اختيارات ابن الجزري في التمهيد مبنيّاً على اختيارات المتقدّمين، كاختياره الإدغام المحض في ﴿نخلقكُّم﴾ تبعاً للدّاني، بينما اختياراته في كتبه اللاحقة تظهر عليها شخصيّته كالوقف بالسكون على: ﴿عينَ القطرِ﴾ و﴿مصرَ﴾.
3. مراتب التفخيم عند ابن الجزري خمسة.
4. اختيار ابن الجزري أنّ الساكن في حروف الاستعلاء مرتبة مستقلَّة بذاتها، وليس تابعاً لمرتبة الحركة التي قبلها كما ذكر ذلك بعض العلماء.
5. مرّ ابن الجزري في بيان صفة الألف بمرحلتيْن: القول بالترقيق مطلقاً، وهي مرحلة التمهيد، والقول بتبعيّتها للحرف قبلها تفخيماً وترقيقاً.
6. كتاب التمهيد مصدرٌ أساسيٌّ، ومرجع مهمٌّ عند ابن الجزري، فتأليفه للنشر وغيره لا يلغي أخذه بما فيه إلّا لدليل ظاهر.

7. اختلف اختيار الشاطبيّ وابن الجزري في كلمة ﴿تأمنّا﴾، حيث اختار الشاطبي وجه الإخفاء، واختار ابن الجزري وجه الإشمام.
8. لم ينصّ ابن الجزري في التمهيد على مذهب مختار بين المذاهب في مخارج الحروف، لكنّه عمل فيه بمذهب سيبويه.

التوصيات:

1. دراسة كتب ابن الجزري دراسة موضوعيّة لمعرفة آرائه ومواقفه بعد جمعها والمقارنة بينها.
2. تتبّع اهتمام ابن الجزري بمظاهر الصّوتيّات وأثر ذلك في تطوير البحث التّجويديّ.
3. مواصلة دراسة قضايا التّجويد عند ابن الجزري، كتعقّبات ابن الجزري في علم التّجويد.
4. دراسة مقارنة بين التجويد عند ابن الجزري في النّشر والمقدّمة والتجويد عند الدّاني في جامع البيان والتحديد فيقف على المسائل التي اتفق فيها الدّاني وابن الجزري، والمسائل التي اختلفا في تناولها ويورد اختيار كلٍّ منهما.
5. الكتابة في: (شخصيّة ابن الجزري التّجويديّة) لدراسة آراء ابن الجزري ومناهجه في التجويد وتأثّره بمن قبله، وتأثيره على من بعده.

فهرس المصادر والمراجع

ابن الجزري، محمد بن محمد، "التمهيد في علم التجويد". تحقيق: غانم قدوري حمد، (ط1، مؤسسة الرسالة ناشرون2001م).

ابن الجزري، محمد بن محمد، "تقريب النشر في القراءات العشر". دراسة وتحقيق: د. عادل إبراهيم محمد رفاعي، (ط1، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1433هـ).

ابن الجزري، محمد بن محمد، "طيبة النشر في القراءات العشر". تحقيق: الدكتور إيهاب فكري، (ط1، القاهرة: المكتبة الإسلامية، 2010م).

ابن الجزري، محمد بن محمد، "غاية النهاية في طبقات القراء". تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف والشيخ مجدي فتحي السيد، تقديم: الدكتور عبد الكريم إبراهيم عوض صالح، (ط1، طنطا: دار الصحابة للتراث بطنطا، 2009م).

ابن الجزري، محمد بن محمد، "متن المقدّمة الجزرية فيما يجب على قارئ القرآن أن يعلمه". تحقيق: محمد تميم الزعبي، (ط8، دار ابن الجزري، 2013م).

ابن الجزري، محمد بن محمد، "نشر القراءات العشر". تحقيق: الدكتور أيمن رشدي سويد، (ط1، دار الغوثاني للدراسات القرآنية، 2018م).

ابن النّاظم، أحمد بن محمد، "شرح طيبة النشر". تحقيق: جمال الدين محمد شرف، (طنطا: دار الصحابة للتراث، 2005م).

ابن منظور، محمد بن مكرم، "لسان العرب". (ط10، بيروت: دار صادر، 2018م).

أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل، "إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع". تحقيق: الشيخ جمال الدين محمد شرف، (ط1، طنطا: دار الصحابة للتراث، 2009م).

اعراب، سعيد، "القرّاء والقراءات بالمغرب". (ط1، بيروت –لبنان–: دار الغرب الإسلامي1990م).

إيهاب، إيهاب بن أحمد فكري، "لطائف في تجويد القرآن". تحقيق: نور الدين بن محمد الشريف، (ط1، دار الإمام مالك، 2014م).

البرماوي، إلياس بن أحمد، "إمتاع الفضلاء بتراجم القراء فيما بعد القرن الثامن الهجري". (ط1، دار النّدوة العالميّة، 2000م).

البغدادي، إسماعيل باشا، "هديّة العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين". (مؤسسة التاريخ العربي).

البنا، أحمد بن محمد بن عبد الغني، "إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر". تحشية: الشيخ أنس مهرة، (بيروت: دار الكتب العلمية، 2001م).

الترمسي، محمد محفوظ، "غنية الطّلبة بشرح الطيبة". تحقيق: عبدالله بن محمد بن سليمان الجارالله، (ط2، دار التدمرية 2019م).

الحصري، محمود خليل، "أحكام قراءة القرآن الكريم". ضبط وتعليق: محمد طلحة بلال منيار، (ط10، دار البشائر الإسلامية، 2011م).

الحمد، غانم قدّوري، "جهود الإمام ابن الجزري في علم التجويد وأثرها في مسيرة هذا العلم". قدّمه خلال النّدوة الدوليّة عن شيخ الإسلام الإمام ابن الجزري، بمدينة: بورصة، عام:1440/2/22هـ-2018/11/5م.

الحمد، غانم قدوري، "شرح المقدمة الجزرية، يجمع بين التراث الصَّوتيّ العربيّ القديم والدرس الصوتيّ الحديث". (ط3، دمشق: دار الغوثانيّ للدراسات القرآنية، 2019م).

الحمد، غانم قدوري، "المدخل إلى علم أصوات العربيّة". (ط1، عمان، دار عمار للنشر والتوزيع، 2004م).

الدّاني، عثمان بن سعيد، "التحديد في الإتقان والتجويد". دراسة وتحقيق: د. غانم قدوري الحمد، (ط1، دار عمار 2000م).

الدّاني، عثمان بن سعيد، "المفردات السبع". تحقيق: الشيخ عبد الرحيم الطرهوني، (ط1، لبنان: دار الكتب العلميّة 2011م).

الداني، عثمان بن سعيد، "جامع البيان". تحقيق: عبد الرحيم الطرهوني، ويحيى مراد، (القاهرة: دار الحديث، 1427هـ).

الذهبي، محمد بن أحمد، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام". تحقيق: د. عمر تدمريّ، (ط1، دار الكتاب العربي 1988م).

الذهبي، محمد بن أحمد، "سير أعلام النبلاء". تحقيق: شعيب الأرناؤوط وزملائه، (مؤسسة الرسالة، 2001م).

السمنودي، إبراهيم بن عليّ شحاته، "لآلئ البيان في تجويد القرآن". تحقيق: د. ياسر إبراهيم المزروعي، (مشروع رعاية القرآن الكريم في المساجد، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية، 2007م).

السمنودي، إبراهيم بن علي، "التحفة السمنودية في تجويد الكلمات القرآنية".

سيبويه، عمرو بن عثمان، "كتاب سيبويه". تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، (ط1، بيروت، دار الجيل).

الشاطبي، القاسم بن فيرّه، "حرز الأماني ووجه التهاني". تحقيق: علي بن سعد الغامدي، (ط1، دار البشائر الإسلامية للطباعة والنشر والتوزيع، 2016م).

الضّبّاع، علي محمد، "منحة ذي الجلال في شرح تحفة الأطفال". تحقيق: أشرف عبد المقصود، (ط2، مكتبة الإمام البخاري، 1430هـ).

الطيبي، أحمد بن أحمد، "المفيد في التجويد". تعليق وشرح: إسلام بن نصر بن السيد الأزهري، (ط1، مكتبة أولاد الشيخ، 2012م).

الغزال، علي بن أحمد، "المرشد في القرآن للأداء والبيان". تحقيق: غانم قدوري الحمد، (ط1، الرياض –المملكة العربيّة السّعودية–: مكتبة الرّشد ناشرون 2020م).

فلاته، أمين بن إدريس، "الاختيار عند القراء مفهومه ومراحله وأثره في القراءات". (ط1، كرسيّ القرآن الكريم وعلومه –جامعة الملك سعود–، 1436هـ).

القيسي، مكي بن أبي طالب، "الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة". تحقيق: محمد هاشم عبد العزيز، (القاهرة: المكتبة الوقفية).

المتولي، محمّد بن أحمد، "الروض النضير في تحرير أوجه الكتاب المنير". تحقيق: خالد حسن أبو الجود، (ط1، طنطا –مصر–: دار الصّحابة للتراث2006م).

مراد، عثمان بن سليمان، "السلسبيل الشافي في تجويد القرآن". تحقيق وضبط: دكتور حامد بن خيرالله سعيد، (ط1، دار الزمان، 2003م).

المرصفي، عبد الفتاح السيد عجمي، "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري". (ط2، المدينة المنوّرة: مكتبة دار الفجر الإسلامية 2005م).

النويري، محمد بن محمد، "شرح طيبة النشر في القراءات العشر". تحقيق: د. مجدي محمد سرور سعد باسلوم، (ط2، بيروت: دار الكتب العلمية 2009م).

References

Abu Shāmah, 'Abd al-Raḥmān ibn Ismā'īl, "Ibrāz al-Ma'ānī min Ḥurz al-Āmānī fī al-Qirā'āt al-Sab'". Edited by Shaykh Jamāl al-Dīn Muḥammad Sharaf, (Vol. 1, Tanta: Dar al-Sahabah li-Turāth, 2009).

Al-Baġdādī, Ismā'īl Bāshā, "Hudhayyat al-'Ārifīn Asmā' al-Mu'allafīn wa Āthār al-Musannifīn". (Mu'assasat al-Tārīkh al-'Arabī).

Al-Bannā, Aḥmad ibn Muḥammad ibn 'Abd al-Ghanī, "Itḥāf Fadhālā' al-Bashar fī al-Qirā'āt al-'Arba'īn". Edited by Shaykh Anas Mahra, (Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2001).

Al-Baramawī, Ilyās ibn Aḥmad, "Imtā' al-Fadhālā' bi-Turājim al-Qurrā' fīmā Ba'd al-Qarn al-Thāmin al-Hijrī". (Vol. 1, Dar al-Nadwah al-'Ālamiyyah, 2000).

Al-Dānī, 'Uthmān bin Sa'īd, "Al-Mufradāt al-Sab'". Review: Sheikh 'Abd al-Rahīm al-Tarhūnī. (Vol. 1, Lebanon: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2011).

Al-Dānī, 'Uthmān bin Sa'īd, "Al-Tahdīd fī al-Ittiqān wa-al-Tajwīd". Study and Review: Dr. Ghānim Qadūrī Al-Hamd. (Vol. 1, Dar 'Ammar, 2000).

Al-Dānī, 'Uthmān bin Sa'īd, "Jāmi' al-Bayān". Review: 'Abd al-Rahīm al-Tarhūnī and Yāhyā Marād. (Cairo: Dar al-Hadīth, 1427).

Al-Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, "Tārīkh al-Islām wa-Wafayāt al-Mashāhīr wa-al-A'lām". Review: Dr. 'Umar Tadmurī. (Vol. 1, Dar al-Kitab al-'Arabi, 1988).

Al-Dhahabī, Muḥammad bin Aḥmad, "Sīr A'lām al-Nubalā'. Review: Shu'ayb al-Arnā'ūt and colleagues. (Mausarra Foundation, 2001).

Al-Dubb'ā', 'Alī Muḥammad, "Manḥat Dhī al-Jalāl fī Sharh Tahfah al-Aṭfāl". Review: Ashraf 'Abd al-Maqṣūd. (Vol. 2, Library of the Imam Bukhārī, 1430).

Al-Ghazāl, 'Alī bin Aḥmad, "Al-Murshid fī al-Qur'ān li-al-Adā' wa-al-Bayān". Review: Ghānim Qadūrī Al-Hamd. (Vol. 1, Riyadh, Saudi Arabia: Library of Guidance Publishers, 2020).

Al-Ḥamd, Ghānam Quddūrī, "Juhūd al-Imām Ibn al-Jazari fī 'Ilm al-Tajwīd wa Atharuhā fī Masīrahu Hādhā al-'Ilm". Presented at the International Conference on Shaykh al-Islam Imam Ibn al-Jazari, in Bur Sa'a, on 22/2/1440-5/11/2018.

Al-Ḥamd, Ghānam Quddūrī, "Sharḥ al-Maqdūmah al-Jazariyyah, Yajma' Bayn al-Turāth al-Sawtiyy al-'Arabī al-Qadīm wa al-Dars al-Sawtiyy al-Ḥadīth". (Vol. 3, Damascus: Dar al-Gawthānī li-Dirāsāt al-Qur'āniyyah, 2019).

Al-Hamd, Ghānim Qadūrī, "Al-Madkhal ilā 'Ilm al-Aṣwāt al-'Arabiyyah". (Vol. 1, Oman, Dar 'Ammar for Publishing and Distribution, 2004).

Al-Ḥaṣrī, Maḥmūd Khallīl, "Ahkām Qirā'ah al-Qur'ān al-Karīm". Reviewed and annotated by Muḥammad Ṭalḥah Balāl Munīr, (Vol. 10, Dar al-Bashā'ir al-Islāmiyyah, 2011).

Al-Murṣafī, 'Abd al-Fatāh al-Sayyid 'Ajmī, "Hidāyat al-Qārī 'Ila Tajwīd Kalām al-Bārī". (Vol. 2, Madinah al-Munawwarah: Dar al-Fajr Islamic Library, 2005).

Al-Mutawallī, Muḥammad bin Aḥmad, "Al-Rawḍ al-Nadīr fī Tahrīr Awjuh al-Kitāb al-Munīr". Review: Khālid Ḥasan Abū al-Jawd. (Vol. 1, Tanta, Egypt: Dar al-Ṣaḥabah for Heritage, 2006).

Al-Nawawī, Muḥammad bin Muḥammad, "Sharḥ Ṭaybah al-Nashr fī al-Qirā'āt al-'Ashr". Review: Dr. Majdī Muḥammad Surūr Sa'ad Bāslūm. (Vol. 2, Beirut: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah, 2009).

Al-Qaisī, Makī bin Abī Ṭālib, "Al-Ri'āyah li-Tajwīd al-Qirā'ah wa-Tahqīq Lafẓ al-Tilāwah". Review: Muḥammad Hāshim 'Abd al-'Azīz. (Cairo: Al-Maktabah al-Waqfiyyah).

Al-Samnūdī, Ibrāhīm bin 'Alī Shahātah, "Lā'li al-Bayān fī Tajwīd al-Qur'ān". Review: Dr. Yāsir Ibrāhīm al-Mazrū'ī. (Project for the Care of the Qur'an in Mosques, Ministry of Awqaf and Islamic Affairs in Kuwait, 2007).

Al-Samnūdī, Ibrāhīm bin 'Alī, "Al-Tahfah al-Samnūdiyyah fī Tajwīd al-Kalimāt al-Qur'āniyyah".

Al-Shāṭibī, Al-Qāsim bin Farrāh, "Harz al-Amānī wa-Wajh al-Tahānī". Review: 'Alī bin Sa'id al-Ghāmidī. (Vol. 1, Dar al-Bashā'ir al-Islāmiyyah for Printing, Publishing and Distribution, 2016).

Al-Ṭayyibī, Aḥmad bin Aḥmad, "Al-Mufīd fī al-Tajwīd". Comment and Explanation: Islām bin Naṣr bin al-Sayyid al-Azharī. (Vol. 1, Library of the Sons of the Sheikh, 2012).

Al-Turmuzī, Muḥammad Muḥafẓ, "Ġuniyyat al-Ṭālibīn bi-Sharḥ al-Tayyibah". Edited by 'Abd Allāh ibn Muḥammad ibn Sulaymān al-Jār Allāh, (Vol. 2, Dar al-Tadmuriyyah, 2019).

'A'rāb, Sa'īd, "Al-Qurrā' wa al-Qirā'āt bil-Maġrib". (Vol. 1, Beirut-Lebanon: Dar al-Gharb al-Islami, 1990).

Faltah, Amīn bin Idrīs, "Al-Ikhtiyār 'Ind al-Qurrā' Mafhūmuh wa-Marāhiluh wa-Athruh fī al-Qirā'āt". (Vol. 1, Chair of the Qur'an and its Sciences - King Saud University -, 1436).

Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad, "Al-Tamhīd fī 'Ilm al-Tajwīd". Edited by Ghānim Qudūri Hamd, (Vol. 1, Mu'assasat al-Risālah Publishers, 2001).

Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad, "Ghā'iyat al-Nihāyah fī Tabaqāt al-Qurrā'". Studied and edited by Shaykh Jamāl al-Dīn Muhammad Sharaf and Shaykh Majdī Fathy al-Sayyid. Presented by Dr. 'Abd al-Karīm Ibrāhīm 'Awwad Sālih, (Vol. 1, Tanta: Dar al-Sahabah li-Turāth Tanta, 2009).

Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad, "Matn al-Muqaddimah al-Jazariyyah fīmā Yajibu 'Alā Qāri' al-Qur'ān 'An Yu'lamuhu". Edited by Muhammad Tammīm al-Za'bī, (Vol. 8, Dar Ibn al-Jazari, 2013).

Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad, "Nashr al-Qirā'āt al-'Ashr". Edited by Dr. Ayman Rashdī Sweid, (Vol. 1, Dar al-Ghuthānī li-Dirāsāt al-Qur'āniyyah, 2018).

Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad, "Taqrīb al-Nashr fī al-Qirā'āt al-'Ashr". Studied and edited by Dr. 'Adil Ibrahim Muhammad Rifā'i, (Vol. 1, Majma' al-Malik Fahd li-Tibā'at al-Mus'haf al-Sharif, 1433).

Ibn al-Jazari, Muhammad ibn Muhammad, "Tayyibah al-Nashr fī al-Qirā'āt al-'Ashr". Edited by Dr. Ihāb Fakrī, (Vol. 1, Cairo: Al-Maktabah al-Islamiyyah, 2010).

Ibn al-Nāzim, Aḥmad ibn Muḥammad, "Sharḥ Tayyibah al-Nashr". Edited by Jamāl al-Dīn Muḥammad Sharaf, (Tanta: Dar al-Sahabah li-Turāth, 2005).

Ibn Manẓūr, Muḥammad ibn Mukram, "Lisān al-'Arab". (Vol. 10, Beirut: Dar Sādir, 2018).

Ihāb, Ihāb ibn Aḥmad Fakrī, "Lata'if fī Tajwīd al-Qur'ān". Edited by Nūr al-Dīn ibn Muḥammad al-Sharīf, (Vol. 1, Dar al-Imām Malik, 2014).

Marād, 'Uthmān bin Sulaymān, "Al-Salasbil al-Shāfī fī Tajwīd al-Qur'ān". Review and Editing: Dr. Hāmid bin Khayrallāh Sa'īd. (Vol. 1, Dar Al-Zaman, 2003).

Sībūyah, 'Amrū bin 'Uthmān, "Kitāb Sībūyah". Review and Explanation: 'Abd al-Salām Muḥammad Hārūn. (Vol. 1, Beirut, Dar al-Jīl).